جامعة ابن خلدون - تيارت -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
التخصص : إدارة مالية
بعنوان:

مساهمة ترشيد الإنفاق العام في تحسين رصيد الميزانية

دراسة حالة الجزائر مابين 2010–2020

من إعداد الطالبة :

- مطماطي خديجة

تحت اشراف:

الدكتورة : ساجي فاطيمة

أعضاء اللجنة	الدرجة العلمية	الصفة
بن الحاج جلول	أستاذ محاضر أ	**رئيسا**
ساجي فاطيمة	أستاذ محاضر أ	**مشرفا مقررا**
عزيرو راشدة	أستاذ محاضر ب	**عضوا مناقشا**
بلجيلالي فتيحة	أستاذ محاضر أ	**عضوا مناقشا**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :.....

السنة الجامعية : 2020/2019

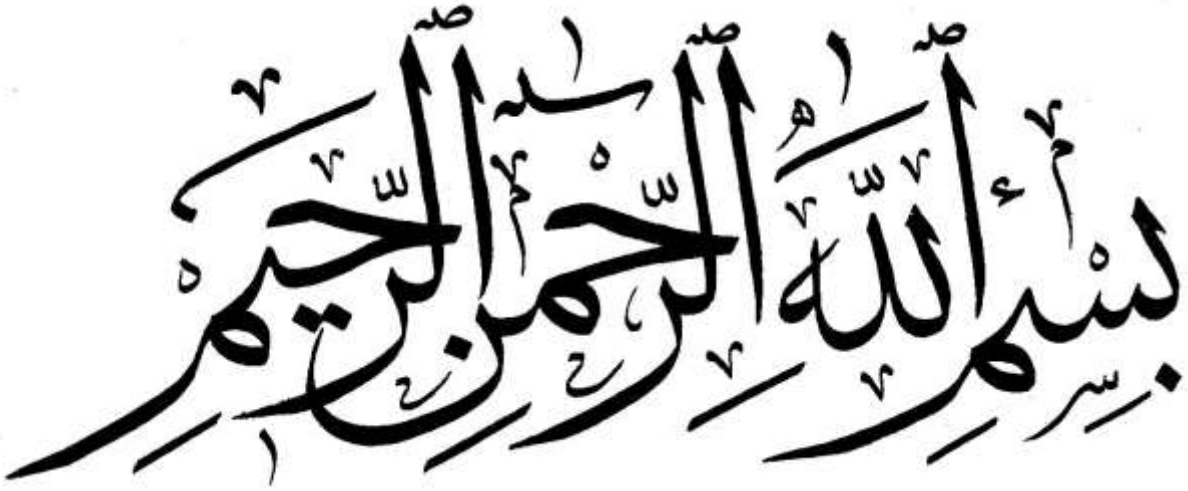
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى من سعت وشقت لأنعم بالراحة والهناء التي لم تبخل بشيء من اجل دفعي لطري النجاح التي علمتني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر ...

إلى...

والدتي العزيزة

أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول و النجاح

مطماطي خديجة

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الخالص وبجزيل العرفان لله عز وجل الذي وفقنا في انجاز هذا العمل، وبشعور غامر بالتقدير والوفاء نتوجه بالشكر الجزيل لكل من تفضل وأثرى جوانب هذا البحث سواء بتوجيه أو رأي أو نصيحة إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل وفي مقدمتهم الأستاذة الدكتورة المشرفة "ساجي فاطيمة " على ما قدمته من إشراف وتوجيه وتعليم وعلى كل ما لمسناه من معونة جزاها الله عنا خير الجزاء.

كما نتقدم إلى أساتذتنا الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة بوافر الشكر والامتنان لقبولهم عضوية لجنة المناقشة فكان شرفا لنا .

كما نتوجه بالشكر والثناء والتقدير إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير .

الملخص:

يتزايد الاهتمام الدولي بشكل واضح في الآونة الأخيرة بمتطلبات تحقيق ترشيد الإنفاق العام، و هو الأمر الذي أدى بالعديد من الدول إلى البحث عن مختلف الأدوات التي تمكنها من بلوغها، و في هذا الصدد تعتبر الميزانية العامة من بين أهم هذه الأدوات لأنها وسيلة هامة تجسد تدخلات الدواة و تمكنها من تحقيق أهدفها، و لهذا برز اتجاه واضح لترشيد الإنفاق العام و الإصلاح و تطور أنظمة الميزانية في سبيل إنشاء نظام ميزاني سليم و فعال يحقق السياسات العمومية المرسومة و يضمن استخدمها أفضل للموارد العمومية، و في وسط هذا الاتجاه تملك الجزائر نظام ميزاني تقلدي تتخلله نقائص و عيوب عدة تحول دون تحقيق الميزانية العامة للأهداف المرجوة منها، لهذا تسعى الجزائر للالتحاق بموجة ترشيد الإنفاق العام.

الكلمات المفتاحية

ميزانية العامة، النفقات، الإيرادات، الإصلاح، ترشيد الإنفاق العام

Résumé :

La communauté internationale ne cesse de s intéresser de plus en plus aux récentes exigences du développement économique et de bonne gouvernance.

Ce qui a contraint un grand nombre de pays à la recherche de différents outils leur permettant d atteindre ces exigences.

Considérant le budget général comme un moyen important d incarnation de l intervention de l état et pour lui permettre d atteindre ses objectifs , il est apparu une tendance internationale claire pour la modernisation et le développement des systèmes budgétaires en vue de l instauration d un processus budgétaire sain et efficace pour la création d une politique publique garantissant une meilleure utilisation des ressources publiques .

Les mots clés :
Budget public, dépenses, recettes, réforme, rationalisation des dépenses publiques

قائمة المحتويات

الإهداء

الشكر والتقدير

الملخص

قائمة والمحتويات

قائمة الجداول

مقدمة 9

الفصل الأول الميزانية العامة أسس ومفاهيم..... 5

تمهيد الفصل الأول 11

المبحث الأول:عموميات حول الميزانية العامة..... 11

المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة 12

المطلب الثاني: دورة الميزانية العامة 13

المبحث الثاني:مكونات الميزانية العامة..... 17

المطلب الأول:النفقات العامة..... 17

المبحث الثالث: إصلاح الميزانية العامة 25

المطلب الأول: مفهوم إصلاح الميزانية العامة 25

المطلب الثاني: شروط نجاح الإصلاح وأهميته 25

خلاصة الفصل 28

الفصل الثاني ترشيد الأنفاق العام..... 29

تمهيد الفصل الثاني..... 30

المبحث الأول :أسس ترشيد النفقات العامة 31

المطلب الثاني:ماهية ترشيد الإنفاق العام..... 31

المطلب الثاني:أدوات وخصائص ترشيد الإنفاق العام 35

المبحث الثاني:خطوات وضوابط ترشيد الإنفاق العام 38
المطلب الأول: خطوات ترشيد الإنفاق العام 38
المطلب الثاني:ضوابط ترشيد الإنفاق العام 40
المبحث الثالث: محددات وعوامل نجاح ترشيد الإنفاق العام 43
المطلب الأول: محددات ترشيد الإنفاق العام 43
المطلب الثاني:عوامل نجاح ترشيد الإنفاق العام 45
خلاصة الفصل 46
الفصل الثالث : دراسة تقييمية للإنفاق العام في الجزائر (2010 –2020) 47
تمهيد الفصل الثالث 48
المبحث الأول: دراسة الإنفاق العام في الجزائر من حيث التصنيف والتطور 49
المطلب الأول: تقسيم النفقات حسب المشروع الجزائري 49
المطلب الثاني:تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر 55
المبحث الثاني:معوقات وآفاق ترشيد الإنفاق العام 57
المطلب الأول: معوقات ترشيد الإنفاق العام 57
المطلب الثاني: أفاق ترشيد الإنفاق العام 61
المبحث الثالث :الشفافية والفساد في النظام الجزائري وأسباب عدم رشادة النفقات 64
المطلب الأول : شفافية و مكافحة الفساد في الجزائر لترشيد النفقات العامة 64
المطلب الثاني: العراقيل التي تقف أمام تحقيق الرشادة في توظيف النفقات العامة في الجزائر 70
خلاصة الفصل 74
خاتمة عامة 75

قائمة الجداول

الجدول 01: توزيع النفقات في ميزانية التسيير 2020 52

الجدول 02: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات..... 55

الجدول 03: مؤشرات تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(2010-2020)..... 56

الجدول 04: التغير في الشفافية بمرور الوقت 65

الجدول 05: توفر وثائق الميزانية بمرور الوقت 66

الجدول 06 :نتائج الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2007 -2011 68

قائمة الأشكال

الشكل 01 : تقسيمات النفقات العامة 21

الشكل 02: تقسيمات الإيرادات العامة 24

مقدمة

مقدمة

يعتبر دور الدولة من أهم المواضيع التي نالت حظا وافرا من المناقشات في الحياة الاقتصادية، وذلك نتيجة للتحولات الكبرى التي عرفتها، فبينما اتجه الفكر الكلاسيكي إلى حصر دور الدولة في وظائف محددة تمثلت في توفير الدفاع، العدالة والمشاريع العامة، مما جعلها حيادية لا تتدخل في الحياة الاقتصادية يقتصر دورها في الحصول على الموارد اللازمة للقيام بهذه الوظائف.

تقوم الدولة بوضع الميزانية عامة توزع من خلالها الموارد المالية على مختلف قطاعاتها وهيكلتها، هذه الميزانية تشكل الجزء المحاسبي لقوانين المالية الذي يتم فيه تحديد الأهداف الاقتصادية والمالية للدولة، فهي تمثل الوسيلة التي بواسطتها تقوم الدولة بالإنفاق على المجتمع الإشباع حاجته.

و لقد أدي تطور دور الدولة في المجتمع من خلال تعدد طرق تدخلها في مختلف المجالات إلى تطور مفهوم النفقات العامة الذي انتقل من دور الضيق أين تم حصر أوجه الإنفاق في أقل الحدود والمتمثلة في المهام التقليدية للدولة (الدفاع، الأمن، والعدالة).

جاء ترشيد الإنفاق العام من أجل الحد من العوائق ومشاكل، وإلى جانب تحقيق التوازن بين النفقات والإرادات من أجل اجتياز المشاكل الاقتصادية ولاجتماعية التي تواجه الدولة ودفع عجلة التطور والتنمية .

ويساهم ترشيد الإنفاق العام إلى السيطرة على التضخم والمديونية ومراجعة هيكلة المصروفات إلى جانب محاربة الإسراف والتبذير.

إشكالية البحث:مما سبق فإن الإشكالية الرئيسية التي نحاول الإجابة عليها من خلال هذه المذكرة هي:

- ✓ **ما مدى حاجة الميزانية العامة إلى ترشيد الإنفاق العام ؟**

و من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية كما يلي :

- ماهية الميزانية العامة ؟ وما هي دورة الميزانية العامة؟

- ما المقصود بترشيد الإنفاق العام والانضباط بالأهداف؟
- هل الجزائر تخضع لترشيد الإنفاق العام؟

فرضيات البحث : تطلبت دراستنا للموضوع طرح الفرضيات التالية :

-تعكس الميزانية العامة من خلال نظامها وهيكلها اختيارات الدولة والتطورات الحاصلة تتمثل في الإيرادات والنفقات العامة .

-صياغة برامج الإنفاق العام على أساس الأهداف يؤدي إلى رشادة أكبر.

- **المنهج المتبع**:
- بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، وإثبات الفرضيات المتبناة، قمنا باستعمال عدة مناهج، حيث اخترنا المنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة التي شكلت مدخلا للدراسة والمتعلقة بالميزانية العامة ومكونتها وإصلاحها.

الأدوات المستعملة: تتمثل في:

- المسح المكتبي لمختلف المراجع والمصادر التي اعتمدنا عليها.
- المسح لمعلوماتي عن طريق شبكات الإنترنت.
- التقارير، الندوات، المجلات، والمقالات.
- النصوص القانونية والأساسية المتعلقة بالميزانية العامة .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى :

- دراسة النفقات والإرادات .
- التعرف بالدور الكبير لترشيد الإنفاق العام في ظل انتشار الفساد والتبذير في النفقات .
- السعي إلى إبراز ضوابط ترشيد الإنفاق العام .

- تحديد خطوات ترشيد الإنفاق العام .
- تحديد مفهوم ترشيد الإنفاق العام وأهدافه وأهم خصائصه.

أهمية الدراسة

نهدف من خلال موضوع بحث إلى:

- التعريف بالإيرادات والنفقات العامة وتقسيماتها .
- يوفر الموضوع عرضا حول العناصر الإصلاح الميزانية العامة.
- معرفة أهمية ترشيد الإنفاق العام إضافة إلى أنه الضوء على أهدافه وأهم الأسباب الداعية له.
- تمهيد الطريق أمام الباحثين فيما بعد لاستكمال البحث في هذا الموضوع.

حدود الدراسة :

- تكمن حدود البحث في مفهومها الزمني ،دراسة ترشيد الانفاق العام وذلك دون الإشارة إلى فترة زمنية محددة .أما من حيث المفهوم المكاني قد ارتبط البحث بدراسة ميزانية الدولة من 2010-2020.

صعوبات البحث:

- تكمن صعوبات البحث في نقص المادة العلمية وصعوبة التواصل مع المكتبات بسبب جائحة كورونا .

تقسيم البحث : تطلبت منا معالجة الموضوع تقسيمه إلى ثلاث فصول نتطرق إلى محتواها على الشكل التالي:

- الفصل الأول: تناولنا فيه مدخلا عاما إلى مفاهيم الميزانية العامة من خلال ثلاث مباحث:

- المبحث الأول تناولنا فيه عموميات حول الميزانية العامة ، المبحث الثاني أهم مكونات الميزانية العامة، أما المبحث الثالث تحدثنا عن إصلاح الميزانية العامة.
- الفصل الثاني:تناولنا فيه عرضا شاملا عن ترشيد الإنفاق العام من خلال ثلاث مباحث:
- المبحث الأول أسس ترشيد الإنفاق العام، والمبحث الثاني خطوات وضوابط ترشيد الإنفاق العام ، المبحث الثالث محددات وعوامل نجاح ترشيد الإنفاق العام .
- الفصل الثالث:تناولنا فيه دراسة تقييمية للإنفاق العام في الجزائر خلال فترة (2020/2010) من خلال المباحث : المبحث الأول دراسة الإنفاق العام في الجزائر من حيث التصنيف، المبحث الثاني معوقات وأفاق ترشيد الإنفاق العام في الجزائر، الشفافية والفساد في النظام الجزائري وأسباب عدم رشادة النفقات .
- و في الأخير ختمنا هذا البحث ككل خاتمة أكدنا فيها على النقاط الرئيسية التي انطوى عليها موضوع البحث.

الفصل الأول

الميزانية العامة أسس ومفاهيم

تمهيد الفصل الأول

تمثل الميزانية العامة المرآة العاكسة لمالية الدولة، تبين الميزانية العامة للدولة مختلف الموارد التي تعتمد عليها الدولة ،ومجالات إنفاق هذه الموارد في سبيل تحقيق الحاجة العامة،وارتبط مفهومها بتطور دور الدولة حيث لم يعد يقتصر دورها بالضرورة على تحقيق التوازن المالي بل ازدادت أهميتها وأصبحت أداة لتحقيق التوازن الاقتصادي.

فالميزانية العامة هي قائمة تحتوي على الإيرادات والنفقات العامة المتوقعة لسنة مقبلة وتكون مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية، والتي تنوي الحكومة تنفذها تحقيقا الأهداف المجتمع، وهي تمر بمراحل أساسية متتابعة ومتجددة،تشرح طبيعة الأنشطة والعمليات المكونة للميزانية العامة،فهيا تتمثل في مقابلة الإيرادات والنفقات، هذه الأخيرة تمثل المصادر المتنوعة التي تستمد منها الحكومة الأموال اللازمة لسد نفقاتها،حيث أصبحت الميزانية العامة المرأة التي تعكس عليها مختلق السياسات المالية والاقتصادية للدولة وتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وسياسية .

مما سبقا سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول:عموميات حول الميزانية

المبحث الثاني:مكونات الميزانية العامة

المبحث الثالث:إصلاح الميزانية العامة

المبحث الأول:عموميات حول الميزانية العامة.

إن التعرف على الميزانية العامة يقتضي منا الوقوف على نشأتها ومفهومها، وهذا ما سنتناوله من خلال المطالب الموالية.

المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم شامل حول الميزانية العامة وإلى نشأتها، ودورة الميزانية العامة.

1- نشأة الميزانية العامة

في العصور القديمة لم تكن مالية الدولة منفصلة عن مالية المالك أو الحاكم، فقد كانت تختلط ماليتهما معا بحيث ينفق المالك أو الحاكم على الدولة كما ينفق على أسرته.

تعتبر فكرة إعداد ميزانية العامة لنفقات وإيرادات الدولة عن فقرة مقبلة وبالصورة التي هي عليه حاليا فكرة حديثة العهد،إذ ينجح تاريخها إلى عام 1688 في انجلترا عندما أصبح ضرورة اعتماد الإيرادات والمصروفات من السلطة التشريعية (ممثلي الشعب) .

وقد تطورت فكرة الميزانية العامة من خلال تقرير مبدأ وجوب الإذن بجباية الضريبة من السلطة التشريعية (نواب الآمة). وبعد ذلك طالب النواب بضرورة الرقابة على كيفية اتفاق حصيلة الضرائب (المال العام). ومناقشة الفكرة تدريجيا بحيث أصبح من حق نواب الأمة مناقشة كافة الإيرادات والنفقات الخاصة بالدولة، ومن ثم الرقابة المستمرة على المال العامة.[1]

2- مفهوم الميزانية العامة

إن تعريف الميزانية العامة يكون على قد كبير من المرونة، فهو يتغير حسب دور الدولة وحسب القوانين والتشريعات ومن بين التعارف نذكر ما يلي:

- فالميزانية في التشريع الجزائري"تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمولة بها"[2]

1- على زغدود، "**المالية العامة** "، ديوان المطبوعات الجامعية ،طبعة الرابعة، 2010، ص69.

2-قانون رقم 84-17 المؤرخ في جويلية 1984، المتعلق بالقانون المالية 10 -07-1984 .

كما تعرف على أنها تنظيم مالي بين النفقات العامة والإرادات العامة، ويحدد العلاقة بينهما ويوجههما معا لتحقيق السياسة المالية، وبمعنى آخر فهي بمثابة البيان المالي للاقتصاد العام .[1]

تعرف الميزانية العامة على أنها وثيقة هامة مصادق علها من طرف البرلمان، تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، ولإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة.

من خلال هذه التعاريف نستنتج ما يلي:

إن الميزانية العامة وثيقة مصدق عليها من السلطة التشريعية المختصة، ومعني هذا أنه قبل التصديق كانت قي حكم المشروع، وبعد تصديق السلطة التشريعية المختصة نصبح في حكم القانون الذي يحول السلطة التنفيذية تحصيل الإيرادات وجباية الضرائب بالشكل الذي وزد بالميزانية.

خلال فترة زمنية متصلة، وجربت العادة على أن تكون قترة محددة بسنة وقد يحدث في بعض الأحيان أقل أو أكثر من سنة وذلك في حالة إرادة تغيير موعد بدء السنة المالية.

تحدد نفقات وإرادات الدولة، أي لما تعتزم الدولة على إنفاقه وبيان مفصل عن الإرادات اللازمة لتغطية الإنفاق ومصادر الحصول عليها، بذلك تحدد الميزانية بوضوح السياسة المالية للدولة ومشروعاتها.

المطلب الثاني: دورة الميزانية العامة

يطلق لفظ دورة الميزانية العامة علي المراحل الزمنية المتعاقبة والمتداخلة التي تمر بها ميزانية الدولة تحقيقا لهذه المستويات المشتركة بين السلطات التنفيذية والتشريعية ودورة الميزانية إلى جانب اتصافها بخاصية الاستمرار والتداخل تتصف أيضا بوجود مراحل مميزة تتعاقب زمنيا وتتكرر عام بعد عام، ولذلك كان من ممكن تقسيم دورة الميزانية إلى أربعة مراحل متميزة : التحضير والإعداد ، الاعتماد التنفيذ ،المراجعة والرقابة.

1- عطية صلاح سلطان، «**دور موازنة الأداء والبرامج في دعم قرارات إدارة المالية العامة**»، ندوة الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية دمشق – الجمهورية العربية السورية، 20-24 نوفمبر 2004، ص 65.

1-مرحلة التحضير والإعداد

يعتبر إعداد الميزانية العامة للدولة احدي مسؤوليات السلطة التنفيذية، فالحكومة هي المنوط بها إجراء الدراسات المتعلقة بتحديد الوسائل المثلى لإشباع الحاجات العامة وتحضير الميزانيات على ضوئها، هذا وقد تطورت أساليب إعداد هذه السلطة للميزانية تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة فتضخم حجم الميزانية وتزايد أهمية تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية جعل من عملية تحضيرها مسألة فنية دقيقة لا يدخل الاقتصاديون من تجنيد أدوات التحليل الحديثة من أجل تطويرها وجعلها ملائم للمعطيات الاقتصادية المعاصرة.[1]

فتعتبر عملية تحضير مشروع الميزانية العامة من أول المراحل وأدقها، وهذا لأن نتائجها سوف تؤثر في جميع مراحل الميزانية اللاحقة، وتكون عملية تحضير الميزانية من طرف السلطة التنفيذية التي تختص بهذه المراحل،باعتبارها المسؤولية عن الأمور المالية والسياسية والاجتماعية وعادة تكون وزارة المالية هي المكلفة بتحضير الخطوات التالية :

- يقدر كل مرفق أو هيئة عمومية مشروع النفقات التي يحتاج إليها في السنة المقبلة ثم يبعث كل من هؤلاء مشروعة إلى الوزارة التي يتبعها، وتجمع هذه الأخيرة كل مشاريع نفقات مصالحها وإذا وافقت عليها صيغها في شكل خاص موحد ثم تبعثها إلى الوزارة المالية وتقوم كل وزارة بنفس العملية وأخيرا تحال كل هذه المشاريع إلى الوزارة المالية أو الوزارة المنتدبة للميزانية.
- تتولى وزارة المالية (أو الوزارة المنتدبة للميزانية) مهمة تحضير مشروع الإيرادات باعتبارها تشرف على الخزينة العمومية بهذه الصفة تكون الهيئة الوحيدة القادرة على الإحصاء المحاصيل السابقة للدولة ،الأمر الذي يؤهلها لتقدم وتوقع الإيرادات المقبلة.
- بعدها يتم الوصول إلى صورة نهائية لحجم الإيرادات والنفقات المقدرة للسنة المالية المقبلة، ليرفع مشروع الميزانية العامة إلى مجلس الحكومة الذي يقوم بمناقشة وأجواء التعديلات الأزمة عليه ثم المصداقية عليه ثم يرفع المشروع في شكله الجديد إلى البرلمان بعرقيته.

1- حامد عبد المحسن دراز "**مبادئ المالية العامة**"مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ص 458.

2-مرحلة الاعتماد

تعتبر إجازة البرلمان للميزانية شرطا أساسيا لاغنا عنه أوضعها موضع التنفيذ وتسلم معظم الدساتير بهذا الشرط في إقرارها لقاعدة مشهورة يتفق عليها علماء السياسية والمالية على ضرورتها هي قاعدة أسبقية الاعتماد على التنفيذ أو قد نشا حق البرلمان بحق أخر مقابل له هو الموافقة على النفقات العامة.

ويخضع اعتماد الميزانية الإجراءات دستورية محددة تهدف الإتاحة الفرصة لممثلي الأمة لدراسة مشروع الميزانية ومناقشة بنوده ،وقد جدت العادة في الدولة الديمقراطية على إن يبدأ بحث الميزانية في لجنة شؤون المالية بالبرلمان يعهد إليها بدراسة مشروع الميزانية جملة وتفصيلا،ولدى انتهائها من حيث هذا المشروع تتقدم الجنة للبرلمان بتقريريها الذي تحدد فيه موقفها بقبول أو رفض مشروع الميزانية ،ويبدأ البرلمان بمناقشة تتقدم الجنة للبرلمان بتقريرها الذي تحدد فيه موقفها بقبول الو رفض مشروع الميزانية ،ويبدأ البرلمان بمنقاشه مشروع الميزانية حيث يمر الاعتماد بثلاث مراحل هي[1]:

-**المناقشة**:يعد إيداع مشروع قانون المالية مرفقا بجميع الوثائق المرتبطة بيه إلى مكتب رئيس المجلس الشعب الوطني يقوم هذا الأخير طبقا للقانون للقوانين والأنظمة الداخلية للمجلس بإحالته إلى الجنة البرلمانية المختصة بقطاع المالية والميزانية والتخطيط ،تقوم هذه الجنة بدراسة ومناقشة مشروع القانون مع ممثل الحكومة (وزير المالية) وتنتهي أعمالها بوضع تقرير تمهيدي تضمنه ملاحظاتها واقتراحاتها مع مراعاة أحكام المادة رقم 121 من دستور.

ثم يتم عرض التقرير التمهيدي على المجلس الشعبي الوطني لمناقشة في جلسة عامة تكون لجميع النواب لطرح القضايا والمشاكل المتعلقة بالسياسة المالية ومدى الالتزام بتنفيذ قانون المالية الساري المفعول من طرف مختلف القطاعات والوزارات.

-**التعديل**:يمكن للنواب وأعضاء الجنة التقدم باقتراح تعديلات مكتوبة أمام الجنة المختصة ومناقشتها مع الوزير المعني شريط القيد بأحكام المادة 121 من الدستور التي تنص على ما يلي :"لا يقبل اقتراح أي

1- حسن المصطفي **"المالية العامة"**ديوان المطبوعات الجامعية، ساحة بن عكنون الجزائر 2000،، ص 75 .

قانون مضمون أو نتيجة الموارد العمومية أو زيادة النفقات العمومية إلا إذا كان تخفيض الموارد العمومية إلا إذا كان مرفقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ المقترحة إنفاقها "ويمكن للحكومة الاعتراض على التعديلات المقدمة الأمر الذي قد يؤدي إلى مشاكل سياسية ودستورية.

-**التصويت**:تقول الفقرة 12 من المادة 122 من الدستور للمجلس الشعبي الوطني حق التصويت على ميزانية الدولة ،كما تشير المادة رقم 70 من القانون 84/17 المتعلق بقوانين المالية إلى التصويت على الميزانية العامة بصورة إجمالية خلافا لميزانيات الإدارة المحلية التي نص عليها بابا بابا فصلا فصلا ومادة مادة.[1]

3-مرحلة التنفيذ

تدخل الميزانية بعد اعتمادها من البرلمان دور التنفيذ،فتقوم السلطة التنفيذية بتحميل الإيرادات ودفع النفقات المدرجة فيها ،ولا تثير عمليات التنفيذ مشاكل معنية طالما كانت النفقات والإيرادات المقدرة دقيقة ومطابقة للواقع،إذا تقسم العماليات المالية الحكومة حينئذ بالمرونة والانتظام أما إذا تبين خلال التنفيذ إن تقديرات معدي الميزانية للنفقات والإيرادات بتسوية الخطأ فانه يتعين في هذه الحالة مواجهة المشاكل الناجمة عن ارتباك العمل الحكومي نتيجة ذلك.

4-مرحلة الرقابة والمراجعة

تعتبر الرقابة إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة، دون إسراف حافظا على حسن سيرة الإدارة الحكومية عن الحدود التي ترسمها لها السلطة التشريعية حسب موافقتها على الموازنة العامة، ويمكن التميز بين أشكال متنوعة للرقابة على تنفيذ الميزانية حسب الزاوية التي تنظر منها للرقابة على تنفيذ الأشخاص الذين يقومون بعملية الرقابة وحسب توقيت الرقابة.

1-المادة 6 من القانون 17\84 .

المبحث الثاني:مكونات الميزانية العامة

لقد ازدادت أهمية النفقات والإيرادات العامة نتيجة لتطور مماثل حصل في دور الدولة في المجتمع وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وتعود أهميتهما إلى كونهما احدي المتغيرات الاقتصادية المهمة والأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها.

المطلب الأول:النفقات العامة

لقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور مفهوم الدولة، وقد أصبحت النفقة العامة جد مهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما اتسع نطاقها وأصبحت من أهم الوسائل السياسة المالية وأصبحت تحتل مكانا بارزا في النظرية المالية الحديثة.

1-مفهوم النفقات العام

للنفقات العامة تعريف عديدة ومختلفة يمكن عرضها كما يلي :

تعريف النفقات العامة على أنها "تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة "[1].

"النفقات العامة هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير السلع والخدمات عامة، وتحقيق أهداف اقتصادية والاجتماعية"[2]

تعرف على أنها مبلغ من المال يخرج من حزينة الدولة بواسطة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزارتها المختلفة لإشباع حاجات عامة.

"تعرف على أنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من اجل إشباع حاجات عامة."[3]

1- محمد عباس محرزي "**اقتصاديات المالية العامة**"ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2003، ص 65.

2- علي خليل،سليمان أحمد أللوزي"**المالية العامة**"دار زهون للنشر والتوزيع، عمان 2000، ص 89.

3- محمود حسين الوادي، زكا ريا أحمد عزام،" **مبادئ المالية العامة**" ،دار المسير للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص117.

2- خصائص النفقات العامة

تتمثل أبرز خصائصها في النقاط التالية[1]:

2-1 النفقة العامة مبلغ نقدي:مع تطور الدولة وتعدد مؤسساتها وكثرة حاجات أفرادها أصبحت النفقة العامة تحمل الشكل النقدي، باعتبار وسيطا للتبادل ومن السهل على السلطة التشريعية أن تراقب الإنفاق النقدي.

2-2 مصدر النفقة العامة خزينة الدولة: فالجهة التي تتولى عملية الإنفاق هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول فيها والمقرة من السلطة التشريعية.

2-3 هدف النفقة تلبية الحاجات العامة:إن الأصل في النفقة العامة أن تخدم الصالح العام وتلبي حاجات عامة،مثل:المحافظة على الأمن الداخلي.

3-تقسيمات النفقات العامة

إن تطور مفهوم الدولة وخروجها من إطار الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أهمية تقسيم النفقات العامة نتيجة تعدد أوجه الإنفاق العام .

تتخذ النفقات العامة صورا متعددة ومتنوعة ،فقد وضع علماء المالية العامة تقسيمات متعددة للنفقات العامة ونبين فيما ياي أنواع هذه التقسيمات التي تنضوي في فئتين أساسيتين الاقتصادية والتقسيمات الوضعية.

1-تقسيم النفقات العامة

يقوم هذا التقسيم في جوهره على فكرة مبسطة مؤداها تجميع كل مجموعة من الخدمات ذات الطبيعة الواحدة تبعا للوظائف الأساسية التي تؤديها الدولة،ووفقا لهذا التقسيم يمكن التميز بين ثلاثة أنواع مختلفة للنفقات العامة تبعا للوظائف الأساسية للدولة وهي:

[1]- محمود حسين الوادي، زكا ريا أحمد عزام،" **مبادئ المالية العامة**"،مرجع سبق ذكره،ص 118.

1-1 التقسيم الوظيفي

أ-**النفقات الإدارية**:و هي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وهي تشمل على نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي، وأهم بنود هذا النوع من النفقات هي نفقات الدفاع الوطني.

ب-**النفقات الاجتماعية**: وهي التي تنصرف إلى تحقيق آثار اجتماعية معينة بين الأفراد وذلك عن طريق تحقيق فدر الثقافة والتعليم والرعاية الصحية للأفراد ،بالإضافة إلى تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة (تقديم لمساعدات والإعانات لذوى الدخل المحدود، والعاطلين عن العمل ...الخ) وأهم بنود هذه النفقات تلك المتعلقة بمرافق التعليم، الصحة ،و الثقافة والإسكان .

ج-**النفقات الاقتصادية**:و هي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات عامة تحقيقا للأهداف اقتصادية كالاستثمارات الهادفة إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات عامة أساسية كالنقل والموصلات، ومحطات توليد القوة الكهربائية والري والصرف ،إلى جانب تقديم الإعانات الاقتصادية للمشروعات العامة والخاصة .

2-1 تقسيم النفقات حسب تأثيرها علي الإنتاج الوطني

أ-النفقات الحقيقة أو الفعالة:ويقصد بها تلك النفقات التي تصرفها الدولة في مقابل الحصول علي سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالرواتب و الأجور وإثمان(تمثل المشتريات الحكومية من السلع وخدمات إنتاجية، الأرض، العمل ورأس المال)[1].

التوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة ،سواء التقليدية أو الحديثة التي يقتضيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية.

1-سعيد عبد العزيز عثمان، "**المالية العامة**"مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص 470.

ب-**النفقات التحولية**:يقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال ،إنما تمثل تحويل لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، ومثال ذلك الإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة كالضمان الاجتماعي والإعانات ضد البطالة والشيخوخة...الخ ،و من الواضح أن النفقات التحولية لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر دون أن تضيف إليها شيئا، فهي بمثابة إجراءات لتحويل الدخول من فئات اجتماعية معينة إلى فئات أخرى.[1]

1-3 تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها

أ-**النفقات العادية**:هي تلك النفقات التي تكرر كل سنة بصفة منتظمة في الموازنة الدولة كرواتب الموظفين، وتكاليف صيانة المباني والأجهزة العامة ونفقات التعليم والصحة العامة ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها من النفقات التي تظهر بصفة دورية منتظمة في الموازنة العامة، ولا يعني هذا أن كمية أو حجم هذه النفقات يجب أن لا يتغير في الموازنة إلى أخرى حتى توصف بالعادية، بل يكفي أن تتكرر بنوعها في كل موازنة حتى ولو اختلف مقدرها من وقت لآخر حتى تعتبر نفقات عادية.

ب-**نفقات غير عادية**:هي تلك النفقات التي لا تكرر كل سنة بصفة منتظمة في الموازنة بل تدعو الحاجة إليها في فترات متباعدة تزيد عن السنة أي تأتي بصفة استثنائية .

مواجهة ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة في وقت محددة، مثال ذلك النفقات الحربية، ونفقات إصلاح الكوارث الطبيعية ...الخ. [2]

1- سوزي عدلي ناشد، "**الوجيز في المالية العامة**"دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000، ص ص 84-85.

2-سمير صلاح الدين حمدي "**المالية العامة**"، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية لبنان، 2015، ص ص 63-64.

1-4 تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها

إن تقسيم النفقات العامة إلى نفقات مركزية ونفقات محلية يعتمد على معيار النطاق سريان النفقة العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع كافة أو السكان إقليم معين داخل الدولة من النفقة العامة، وتكون النفقة المركزية إذا وردت في موازنة الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها مثل نفقة الدفاع والعدالة والأمن وهي النفقات التي من شأنها تخدم المرافق العامة الذي يعم نفعها علي جميع الأفراد المجتمع بغض النظر عن الموقع الجغرافي الذي يعيشون فيه في حدود الدولة المعنية.[1]

-النفقات المحلية:وهي النفقات التي تقوم بها الولايات أو ما يسمى بالمجالس المحلية كمجالس المدن والبلديات والتي ترد في موازنات هذه الهيئات، وتخدم بالأساس احتياجات هيئة محلية معينة مثل الإنفاق على إيصال مياه الشرب والكهرباء للمدن والمناطق والبلديات.[2]

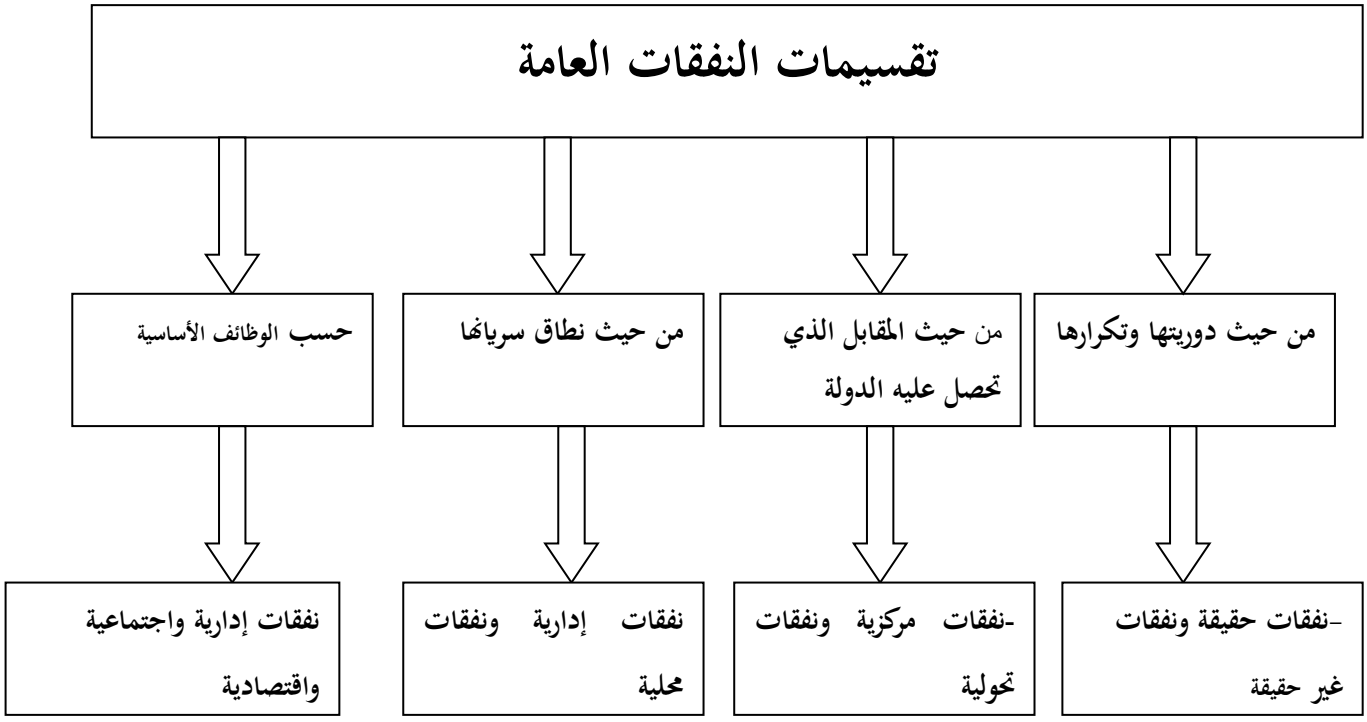

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

1-حسين مصطفي حسين "**المالية العامة**" ديوان المطبوعات الجامعية ،2001،ص16.

2- عادل أحمد حشيش، "**أساسيات المالية**"دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص66.

المطلب الثاني:الإيرادات العامة

تعبر الإيرادات العامة عن جميع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة، وتغطي بنود الإيرادات المالية العامة وجميع ما تقوم به الدولة ومؤسساتها وهيئاتها من إنفاق مالي وخدمات لجميع الأفراد والقطاعات في المجتمع ولكي تقوم الدولة بالإنفاق العام، فلا بد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي أن الوسائل التمويلية وتمثل هذه الأخيرة دخولا لدولة يطلق عليها الإيرادات العامة .

1-مفهوم الإيرادات العامة

-تعرف الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة،للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية والمالية .[1]

عرف الإيرادات العامة مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، من أهم المصادر نجد الدومين، الضرائب والرسوم، والقرض العام .

كما تعرف الإيرادات العامة بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة وتعتبر جزء هام ومكمل لتمويل الإنفاق العام، تحصل الدولة على الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة أساس من الدخل القومي في حدود المقدرة المالية القومية أو من الخارج عن عدم كفاية هذه الموارد لمواجهة متطلبات الإنفاق العام .

الإيرادات العامة هي مصدر الدخل الذي التحصل عليه الدولة على شكل أرصدة مالية لتغطية نفقاتها ولإشباع الحاجات العامة وبمعني أن الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تجنيها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة، والإيرادات تنقسم إلى الإيرادات

1- عبد المطلب عبد الحميد ،"**السياسات الاقتصادية علي مستوى الاقتصاد القومي (التحليل كلي) ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية**، الطبعة الأولي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2000م ،ص55.

الاقتصادية (أملاك الدومين) والإيرادات السيادية (الضرائب والرسوم) وبالإضافية إلى لإيرادات الائتمانية (القروض العامة).

2-أنواع الإرادات العامة

تتعدد أنواع الإرادات العامة وتتنوع لتشمل التالي :

1-الإيرادات الاقتصادية

1-1 إيرادات أملاك الدولة (الدومين)

يقصد بأموال الدومين :الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة، سواء كانت ملكية عامة أو ملكية خاص.[1]

1-2 الثمن العام

يعرف الثمن العام بأنه : "مبلغ يدفعه بعض الأفراد اختياريا مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، مثل خدمات مرافق السكك الحديدية، مترو الأنفاق، المياه ...الخ".[2]

2-الإرادات السيادية:

2-1 الرسوم:

الرسوم هي : "مبالغ تحصلها الحكومة من بعض الأفراد مقابل خدمات من نوع خاصة تؤديها لهم، أو مزايا تمنحها لهم مثل أموال رسوم استخراج جواز السفر وغيرها "[3]

1- زينب حسن عون الله "**مبادئ المالية العامة**" الدار الجامعية بيروت، لبنان، 1994م، ص95.

2- عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 64-65.

3- زين العابدين ناصر، "**علم المالية العامة والتشريع المالي** «، دار النهضة العربية القاهرة مصر، 1971م، ص135

2-2 الضرائب:

تعرف الضريبة :"بأنها مبلغ مالي في شكل مساهمة نقدية من الأفراد في أعباء الخدمات العامة، تبعا لمقدرتهم علي الدفع ودون النظر إلي تحقيق نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمات، وتستخدم حصلتها في تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية مالية ... الخ، وتقوم الدولة بتحصيلها لذلك ".

3-الإيرادات الائتمانية

تلجأ الدولة لهذا النوع من الإرادات في حالتين : الأولى حينما تصل الضرائب إلي حدها الأقصى، والثانية عندما يكون للضرائب ردود فعل لدي الممولين .

3-1 القروض العامة

يمكن تعريف القروض العامة بأنها : " مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية، مع الالتزام برد المبالغ المقترضة بفوائدها طبقا لشروط القرض ".

الشكل 02: تقسيمات الإيرادات العامة

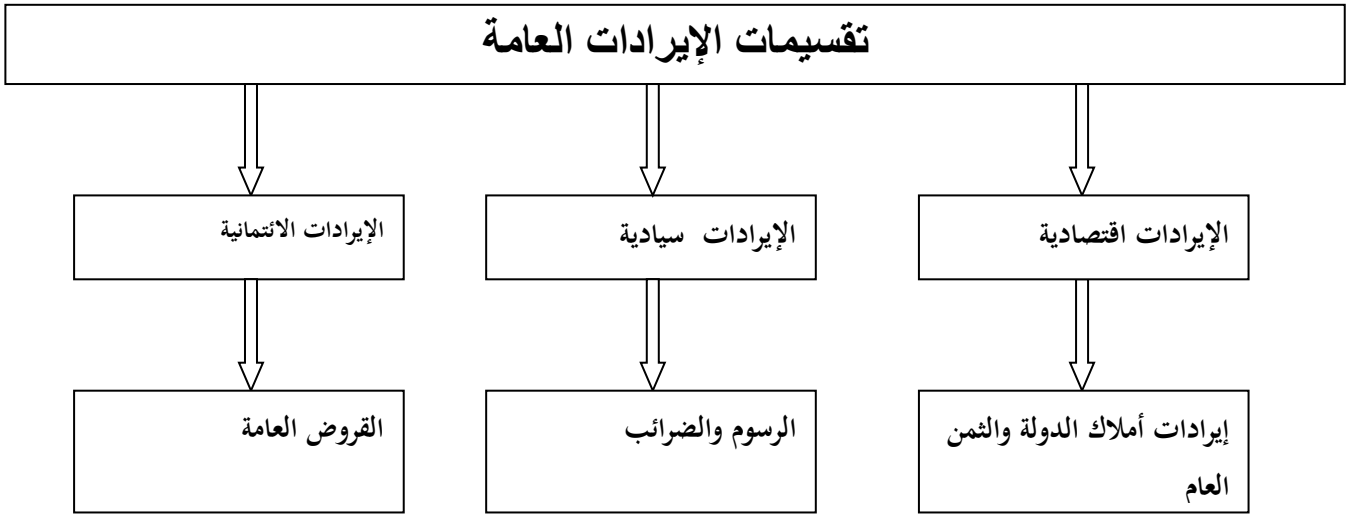

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماد على ما سبق

المبحث الثالث: إصلاح الميزانية العامة

سعيا منها للالتحاق بموجة الإصلاح الميزانية والتخلص من العيوب والنقائص التي تشوب نظامها الميزانية الخالي، أسست الجزائر مشروعا كبيرا لتحديثه من خلال اعتماد محاور وأساليب جديدة وحديثة لتسير النفقة العمومية .

المطلب الأول: مفهوم إصلاح الميزانية العامة

منذ مدة أعربت الجزائر عن رغبتها في تحديث وتطوير أساليبها المعتمدة في تخطيط وتحضير وتنفيذ الميزانية، وكذا أساليب الرقابة عليها، ذلك من خلال تعاقدها مع مؤسسات وهيئات دولية لتمويل وتقديم الاستشارة في هذا المسار في إطار مشروع تحديث نظم الميزانية .

يتمثل محور مشروع تحديث الميزانية أساسا في الانتقال من التسيير القائم وفق الوسائل إلى التسيير القائم النتائج في تسيير النفقة العمومية.[1]

المطلب الثاني: شروط نجاح الإصلاح وأهميته

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم الشروط الضرورية لنجاح الإصلاح وأهميته .

1-شروط نجاح الإصلاح

1-1 إصلاح الإدارة العمومية

يعتبر إصلاح الإدارة العمومية شرطا أساسيا لتحقيق إصلاح النظام الميزاني، وذلك من أجل تكييف الإدارة مع الإجراءات والأساليب الجديدة التي يحملها النظام الجديد .

1- مفتاح فاطمة،**تحديث النظام الميزاني في الجزائر**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ،جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-، 2010-2011 ،ص95.

1-2 تحسين العلاقة بين البرلمان والحكومة

تمثل الحكومة محور السلطة التنفيذية بينما يمثل البرلمان محور السلطة التشريعية، لذلك يعتبر توطيد وتحسين العلاقة ما بين هذين المحورين شرطا أساسيا لنجاح إصلاح النظام الميزاني .

فالميزانية العامة تمر خلال مختلف مراحلها بعملية مد وجزر بين الحكومة والبرلمان والتي نوضحها في الشكل التالي:

الحكومة ⟵ البرلمان ⟵ الحكومة ⟵ البرلمان

تحضير الميزانية المصادقة على الميزانية تنفيذ الميزانية الرقابة (قانون ضبط الميزانية)

لهذا لابد أن تكون العلاقة ما بين الحكومة والبرلمان واضحة المعالم ومحددة المهام والوظائف فالحكومة تسعى للاستجابة لاحتياجات الشعب بينما يسعى البرلمان لبيان مدى هذه الاستجابة.

1-3 تكوين العمال والمسيرين

يمثل العنصر البشري عاملا أساسيا في نجاح الإصلاح فلا يمكننا تصور تحقيق، ونجاح إصلاح إذا كان العنصر المسير لهذا الإصلاح غير المؤهل لذلك، لهذا فإن عملية تكوين العمال والمسيرين في مجال الإصلاح الميزاني تمكنهم من التكيف مع العناصر الجديدة وتضمن الاستعمال الأمثل لها من طرف هؤلاء المسيرين.

1-4 استعمال التكنولوجيات والوسائل الحديثة

تمكن التكنولوجيا من إجراء العمليات المتعلقة بالإصلاح في الوقت المحدد لها وبسهولة وبأقل تكاليف، كما تضمن كفاءة عالية فيها، لأن توفر الأجهزة الإدارية على الأدوات والوسائل التكنولوجية المتطورة يسهل نقل وتنسيق المعلومات والإجراءات بينهما .

1-5الاستفادة من التجارب الدولية السابقة

تتطلب عملية الإصلاح قبل تنفيذها الإطلاع على التجارب الدولية السابقة قي هذا المجال مع مراعاة خصوصيات النظام الميزاني الجزائري، فهو ما يمكن الاستفادة من هذه التجارب بما يخدم مصلحة تطبيق الإصلاح.

2- أهمية الإصلاح

2-1 تطبيق نظرية تعدد السنوات تمكننا من :[1]

- تحسين تقنية التخطيط المالي وإعداد الميزانية.
- ضمان توزيع جيد للموارد حسب الأولويات الحكومية.
- تحديد الأهداف في مجال النفقات.

2-2 مراجعة مدونة الميزانية تسمح لنا بـ:

- التفرقة بين العمل المنجز وطبيعة النفقة المختصة لإنجاز هذا العمل، بمعني يسمح بالتفرقة بين مضمون البرنامج مثلا إصلاح مؤسسات التعليم الأساسي والنفقات المختصة لإنجازه (نفقات التسيير ونفقات التجهيز...).
- التنسيق بين المبالغ المخصصة والأهداف المسطرة، وبالتالي التمكن من الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية النتائج.
- تسهيل المناقشات حول اختيارات الميزانية، وذلك بالتنسيق بين الوسائل المسخرة والطرق المستعملة.
- تقوية روح المسؤولية لدى المسؤولين على جميع المستويات.

1 - Denideni yahia ,la pratique du système budgétaire de l’état en Algérie ,OPU ,2002 ,P65

2-3 حرية والشمولية الممنوحة للمسيرين –ولو كانت جزئية – تعطي لهم مرونة في تسيير الإعتمادات دون الدخول في التعقيدات والإجراءات اللازمة لطلب الموافقة البرلمانية والتي من شأنها أن تعيق البرامج والمشاريع.

خلاصة الفصل

إن تطور دور الدولة في المجتمعات الحديثة خاصة منه الاقتصادي، أدى إلى بروز الأهمية البالغة للميزانية العامة باعتبارها أداة هامة ومؤثرة في الدولة .

ولقد حاولنا في هذا الفصل إبراز أهم الجوانب المتعلقة بالميزانية العامة بما تحتويه من نفقات وإيرادات وكذلك تطرقنا إلى الإصلاح وأهميته.

الفصل الثاني

ترشيد الأنفاق العام

تمهيد الفصل الثاني

إن تطور دور الدولة إلى أعمال الإنتاج وتوزيع وكذا أعمال النقل والموصلات والزراعة والصناعة والبنوك وغيرها بهدف إشباع الحاجات العامة وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين ومن هنا تعاظمت أهمية ترشيد الإنفاق العام باعتباره الوسيلة التي تستخدمها الدولة لتحقيق دورها في الميادين المختلفة، بصورة توضح البرامج الحكومية في كافة المجالات وتلبية الحاجات العامة للأفراد وسعيا لتحقيق أكبر منفعة ممكنة لهم.

ظهر مصطلح ترشيد الإنفاق العام كحل لمعالجة المشكلة الاقتصادية التي تواجه المجتمعات عامة، والتي تكمن في عدم وجود تحديد دقيق للأهداف والأولويات القومية المراد الوصول إليها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق التوازن بين الحاجات الإنسانية والموارد المتاحة ،ويتم الترشيد من خلال تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد ،والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع ، ولتحقيق ذلك يتعين على الدولة التفرقة بين ما تشبعه هي من حاجات عن طريق الإنتاج وما تشبعه عن طريق الشراء أو تقديم الإعانات للقطاع الخاص أو غيرها من أساليب الإشباع التي لا تتضمن ضرورة قيام الدولة الإنتاج.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** أسس ترشيد الإنفاق العام
- **المبحث الثاني:** خطوات ترشيد الإنفاق العام
- **المبحث الثالث:** محددات وعوامل نجاح ترشيد الإنفاق العام

المبحث الأول :أسس ترشيد النفقات العامة

يعتبر ترشيد الإنفاق العام في المفاهيم الاقتصادية المتعلقة بالسلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع ككل،لكن بالرغم من الاختلافات المفاهمية والتطبيقية للترشيد الإنفاق العام ،إلا انه هناك اتفاق واسع حول أهمية الترشيد وضروریاته خصوصا في ظل الأزمات المالية التي مست باقتصاديات الدول من حين لآخر.سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية ترشيد الإنفاق العام (المطلب الأول) وسائل أدوات ترشيد الإنفاق العام(المطلب الثاني)

المطلب الثاني:ماهية ترشيد الإنفاق العام

تتمتع كل دولة بحاجات ورغبات تسعي لإشباعها بشتى الوسائل المسخرة المتاحة،وهذه الحاجات تمتاز بالتعدد والتجدد من فرد لآخر لهذا هناك عدة تعار يف حول ترشيد الإنفاق العام.

1-مفهوم ترشيد الإنفاق العام:

تعددت المفاهيم المفسرة للترشيد الإنفاق العام نظرا لتعدد الاتجاهات ولإعطاء تعريف أكثر توضيح من خلال ثلاث نقاط أساسية وهي: مفهوم الإنفاق العام، مفهوم الترشيد، مفهوم ترشيد الإنفاق العام

1-1:مفهوم الإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العلم وسيلة إشباع حاجات المواطنين العامة، فيمكن تعريفه بأنه مبلغ من النقود التي تصدر عن القطاع العام يقوم بإنفاقها شخص عام، أو السلطات العمومية (الحكومات) بغرض تحقيق النفع العام.[1]

1- سوزى عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص.27

1-2:مفهوم الترشيد.

يقصد به التصرف بعقلانية وحكمة على أساس رشيد،وطبقا لما يلي به العقل يتضمن الترشيد أحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعة المتوفرة[1].

1-3: مفهوم ترشيد الإنفاق العام

يعتبر ترشيد الإنفاق العام" العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية وخارجية مع القضاء على مصدر التبديد والإسراف إلى ادني حد ممكن.لذا فان ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدرة ممكنة من الإنفاق.[2]

كما يعرف ترشيد الإنفاق العام" حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد دون إسراف،ويتضمن ترشيد النفقات ضبط النفقات ،وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة ،أي بمعنى أخر هو الإدارة الجيدة للنفقات.[3]

كما يعرف أيضا على انه" تحقيق اكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة، والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.[4]

1-بلال عوايشية ، فاطمة الزهراء.**إصلاح الإدارة كمدخل لترشد الإنفاق العام للدولة**،مذكرة الماستر ،علوم الاقتصادية ، العلوم التجارية ، وعلوم التسيير ، جامعة العربي التبسي ، تبسة، 2016، ص،47.

2-محمد عبد المنعم عفر واحمد فريد مصطفى "،**الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**"،مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ،1999،ص،72

3-زينب حسين عوض الله "،**مرجع سبق ذكره**،ص،65.

4 - دراوسي مسعود "،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" :حالة الجزائر ،1990-2004**"،(أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر،2004)،ص.171

كما يعرف على انه قيام الإدارات المكلفة بالإنفاق باتخاذ مجموعة من التدابير من اجل تأهيل النفقة العمة لتحقيق المنفعة بأقل التكاليف الممكنة ،مع مراعاة جودة الخدمات والسلع بكيفية تؤدي إلى رفع مردودية النفقة العامة، واعتماد على معايير أكثر دقة يأتي تعريف ترشيد الإنفاق العام على انه "الالتزام بالفعالية في تخصيص الموارد العامة والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، حيث يقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينتج عنها مزيج من المخرجات تنفق مع تفصيلات أفراد المجتمع والفعالية تتم في مرحلتي إعداد الميزانية واعتمادها وتزيد درجة الفعالية في التخصيص كلما زادت درجة الديمقراطية في اتخاذ القرارات العامة، واتسام الناخبون وممثلوهم بالرشد حال التصويت الميزانية،أما الكفاءة فتبين العلاقة بين المداخلات والمخرجات.[1]

ومن خلال التعارف السابقة يتبين لنا إن ترشيد الإنفاق العام هو عبارة إلية تسعي من خلاله الدولة بضبط المال العام عن طريق التحكم بميزاتها من اجل حاجيات المواطنين وضمان تحسين الظروف من اقتصادية واجتماعية وغيرها.

2-أهداف ترشيد الإنفاق العام:

يمكن اعتبار عملية ترشيد الإنفاق العام من المبادئ الهامة في اقتصاديات الدولة، حيث انه هناك عدة أهداف وراء ترشيد الإنفاق العام، سنتطرق فيما يلي:

2 - 1الأهداف الاقتصادية

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة علي نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المداخلات أو على نحو يقلل من المداخلات بنفس المخرجات.
- المساعدة على تعزيز القدرة الوطنية في الاكتفاء النسبي .
- محاربة الفساد بشتى أنواعه وأشكاله من اجل الحفاظ على المال العام.

1- ساجي فاطمة"**الاتجاهات الحديثة للرقابة ودورها في ترشيد الإنفاق العام**"أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص تسير المالية العامة جامعة ،أبو بكر بلقا يد ،تلمسان ،2015 . 2016، ص 51.

- يهدف ترشيد الإنفاق العام إلى تصحيح عجز الموازنة العامة خلال فترة التقشف الاقتصادية.
- التوسيع في المشروعات العامة التي كانت حكر على القطاع الخاص.
- حسن استخدام الموارد الاقتصادية.

2- الأهداف الاجتماعية

- تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينيات والقيم الاجتماعية.
- القضاء على مشكلة البطالة والأمية والفقر.
- محاربة الآفات الاجتماعية التي تعد من اكبر المشكل التي تعانى منها الدولة كالمخدرات.
- تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات.
- تعزيز المساواة بين أفراد المجتمع.[1]

3- الأهداف السياسية

- انتشار مبادئ الحرية وتقرير مسؤولية الإدارة على مستوى الدولة.
- تحقيق حرية التعبير وحرية الانتخاب وحرية الرأي العام.
- تحقيق الاستقرار السياسي ومنع انتشار الاستبداد والحروب سواء داخلية أو خارجية.
- تعدد الأحزاب السياسية مما يسمح بانتشار الديمقراطية السياسية.
- تطبيق برامج الحكومية بشكل دقيق وواضح وتقييما مدى فعالية وكفاءة أداء الأجهزة الحكومية.

4- الأهداف المالية

- تحقيق التوازن المالي في مجمل القطاعات الخاصة بالدولة.
- تحقيق التوازن المالي في ميزانية الدولة،منها قسم التسيير والتجهيز والاستثمار.
- البحث عن الموارد مالية جديدة تسعى من خلالها جلب الاستثمارات الخارجية.

1- علي زغودود"**المالية العامة**"مرجع سبق ذكره،ص،26.

- تحقيق وجود فائض في الإيرادات ونفقات الدولة لتجنب الدخول في عجز الميزانية.
- وضع فوائد للقروض وتسديد قيمتها مستقبلا.[1]

5- الأهداف الدولية

- جلب الاستثمارات الخارجية.
- تحقيق التعاون والتضامن الدولي.
- تقديم الإعانات والمساعدات للدول الأخرى.
- الحد من التدخلات الخارجية.
- المشاركة في المنافسة الاقتصادية بين الدول

المطلب الثاني:أدوات وخصائص ترشيد الإنفاق العام

ازدادت أهمية ترشيد الإنفاق العام في المدة الأخيرة مع زيادة تدخل الدولة في مجال الاقتصادي ،حيث أنا اختيار النفقة الرشيدة يكون بحسن التصرف في الأموال تجنبا للإسراف والتبذير بهدف تحقيق حاجيات المواطنين العامة وتحقيق التوازن.

1-أدوات ترشيد الإنفاق العام

تتمثل أدوات ترشيد الإنفاق العام فيما يلي:

1- 1الحرية السياسية والديمقراطية

ذلك أن الحرية السياسية شرط ضروري لتوفير الحرية الاقتصادية ولتوفر عنصر الثقة ،وما لم تتوفر الحرية السياسية ويتوفر معها استقلال سلطات الأمة الثلاث التنفيذية، التشريعية والقضائية فلن تتوفر الحرية

1-سالم محمد شوابكة"**المالية العامة** و**التشريعات الضريبية** "،دار النشر والتوزيع،عمان ،2015،ص،39.

الاقتصادية ذلك إن القضاة والمشرعون لن يكونوا في مأمن من المحاربة والعقاب ،إذا اكتشفوا انحرافات مسؤولي السلطة التنفيذية وحينئذ لن تفلح محاربة الفساد أو تحقيق الرقابة المالية الفعالة

.

2-1 الرقابة المالية على جانب الإنفاق في الميزانية العامة:

تتم الرقابة المالية قبل وأثناء وبعد تنفيذ الإنفاق العام،وبما أن الرقابة المالية تأخذ شكل الرقابة المستنديه بدأ الفكر المالي من اجل ترشيد الإنفاق العام يقترح أشكالا جديدة من الميزانيات العامة غيرت طبيعة الرقابة المالية لتصبح رقابة تقييميه مستنديه بدلا من رقابة مستنديه فقط

3-1 تحقيق أمثلية باريتو في الإنتاج والاستهلاك:

تحقق هذه الأمثلة عندما يكون من الممكن تحسين أو زيادة الإنتاج من إحدى السلع أو زيادة المنافع ليغض المستهلكين دون أن يكون ذلك على حساب إنتاج سلع أخرى،أو على حساب مستهلكين آخرين ،وعند تحقيق التوازن العام كل من الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الإنتاجية وعندما يحقق المجتمع ما يسمى بالرفاهية القصوى،ويطاق على هذا المبدأ"الرشد الاقتصادي"،أي تحقيق اكبر مصلحة اقتصادية من الإنفاق العام أو تدنيه حجم الإنفاق العام اللازم لتحقيق نتائج معينة يترتب على ذلك دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لبرامج النفاق العام والميزانية العامة والإدارة الكفء للديون العامة يتطلب الأمر النظام السياسي.

2-خصائص ترشيد الإنفاق العام

لترشيد الإنفاق العام مجموعة من الخصائص أهمها حسن التصرف في الأموال تجنبا للإسراف والتبذير(أولا)،أن يكون المال عام(ثانيا)،تحقيق التوازن(ثالثا).

2-1-حسن التصرف في الأموال العامة تجنبا للإسراف والتبذير

يتضمن ترشيد الإنفاق العام الإبعاد عن التكاليف غير أساسية وغير مجدية في عملية الإنتاج ،و المحاولة بجلب كل ما يلزم عن طريق دراسة جيدة على أساس اتخاذ القرار الرشيد والصائب في أوجه الإنفاق المختلفة.

يجب على الدولة إتباع إستراتجية مدروسة إثناء صرف الأموال من اجل استخدامها بما يفيد المجتمع أي التأكد من أن النفقة قد صرفت في وجه المخصصة لها دون أي إسراف.[1]

2-2 أن يكون المال العام

يهدف ترشيد النفاق العام إلى تحقيق المنفعة العامة وإشباع الحاجات العامة،وهذا النفع العام يرتبط بتحقيق المنفعة الخاصة للأفراد لأن كل أفراد المجتمع يستفيدون من هذا المنفعة بصفة خاصة عن طريق تحقيق شروط الرفاهية من خلق الثروة والتعليم.

فمضمون ترشيد الإنفاق العام قد اتسع ليشمل الإنفاق العام المخصص لمصالح الأفراد الخاصة إلى جانب الأغراض الاقتصادية والاجتماعية.[2]

2-3 تحقيق التوازن

يعني أثناء اختبار النفقة الرشيدة وتقديم حلول أفضل يجب التوازن ما بين النفقات والإيرادات ،أي أن يكون هناك تعادل بين جانب الإيرادات والنفقات لتجنب التأثير سلبا على الاقتصاد القومي وتحقيق أهداف الدولة السياسية، لاقتصادية ،الاجتماعية والعمل على اتساع الحاجات العامة للمجتمع.

تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات يجنب الحكومة الخطأ،حيث انه تستطيع الزيادة في المال لكن ليس بوضعه تؤدي إلى الخلال بالمال العام، أي أن يكون هناك حجم امثل للنفقات العامة لتحقيق التوازن في

1 -حميد عبد المجيد دراز وآخرون "**مبادئ الاقتصاد العام** "الدار الجامعية ،مصر،ص-ص 312-313.

2حسين مصطفى حسين "**المالية العامة**"ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999،ص.ص.12-13.

ميزانية الدولة ،وكل هذا يقلل من احتمال الإسراف ودخول ميزانية الدولة في العجز المالي إلى جانب المحافظة على الموارد المالية.[1]

المبحث الثاني:خطوات وضوابط ترشيد الإنفاق العام

يجب الالتزام بجميع الضوابط وخطوات التي تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام على أحسن حال حتى يكون الإنفاق محقق لآثاره المرجوة.

سوف نقوم بإدراج خطوات ترشيد الإنفاق العام (المطلب الأول)،ضوابط ترشيد الإنفاق العام(المطلب الثاني).

المطلب الأول: خطوات ترشيد الإنفاق العام

من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة لترشيد الإنفاق العام لابد من تحديد خطوات ترشيد الإنفاق العام التالية:[2]

– تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة وبصفة مستمرة مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية ،الاجتماعية والسياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع.

– حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمنه ذلك من تحديد البرامج التي يجب أن تضطلع بها القطاع الخاص مع التمييز في نطاق برامج الإنفاق العام بين برامج الإشباع المباشر وبرامج الإشباع المباشر وغير المباشر.

– استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع .

1–جمال لعمارة"**تطور الفكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة** "مجلة العلوم الإنسانية،اعدد الأول ،2001،ص.12

2–محمد عمر أبو دوح"**ترشيد الإنفاق العام وعجز الميزانية العامة**"،الإسكندرية، الدار الجامعية ،2006،ص ص 19–20.

– تخصيص الموارد وفقا لهيكل برامج تحقيق الأهداف، وما يؤدي إليه ذلك من إعادة تنظيم الهيكل الإداري للدولة بما يتفق ومتطلبات الاضطلاع بالبرامج، مع تفصيل البرامج إلى مكونتها من برامج فرعية وأنشطة ومهام، الأمر الذي يمكن من تحديد مراكز المسؤولية عن إنجازات مكونات البرامج .

– إعادة تقييم برامج الإنفاق العام على فترات وفقا لما يطرأ من تغيرات على أواويات الأهداف، وعلى دور كل من الدول والقطاع الخاص في الاضطلاع بها .

– وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق يتضمن كفاءة التنفيذ البرامج المختارة، مع تحديد مدى زمني للتنفيذ يمكن من الوقوف علي مدى التقدم في إنجاز الأعمال، أن يتم ذلك في إطار اللامركزية باعتبار أن لأهداف ومعايير الانجاز محددة.

– ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق تخطيطه.

– تطور تقسيمات ميزانية الدولة بما يجعل هذه التقسيمات قادرة على الوفاء بمتطلبات الوظيفة التخطيطية على المستويين الكلي (تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص) والجزئي (تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة).

و بالتالي يمكن القول بأن متطلبات ودواعي الترشيد، تعني أنه لابد من تبني سياسة واضحة وإجراءات محددة وعملية في مجال ترشيد الإنفاق العام وما يرتبط به من جوانب، مثل الترشيد الاستهلاك الخاص والعام، وعلى كل المستويات الفردية والتنظيمية والمجتمعية، ومن الطبيعي أن تعزز هذه المتطلبات والدواعي للترشيد بعضها بعضا، وتؤكد أهمية الترشيد في مختلف جوانب السلوك الإنساني وخاصة تلك المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والمالية للقطاع العام والخاص على السواء.[1]

1–نائل عبد الحافظ العوامله ،"**ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن** " مجلة مؤقتة للبحوث والدراسات ،المجلد السابع ،العدد الثاني ،1992،ص 39.

المطلب الثاني:ضوابط ترشيد الإنفاق العام

يجب أن يخضع الإنفاق العام لضوابط من أجل ترشيد بأحسن الطرق الممكنة عن طريق تحقيق أكبر قدر من الاقتصاد وتوفير المشروعة وتجنب الإسراف والتبذير في النفقات وإحكام الرقابة عليها.

1-الرقابة كضابط للترشيد الإنفاق العام

يمكن أن تكون الرقابة صفة المشاهدة والمتابعة إلى جانب التدقيق والمراجعة على الشيء، أي المحافظة عليه وصونه، فإن الرقابة ضابط مهم في ترشيد الإنفاق العام لمختلف أنواعها القضائية، التشريعية ،الإدارية.

1-1:دور الرقابة الإدارية في ترشيد الإنفاق العام

هي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية علي باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين المحاسبين العموميين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات،وتهدف هذه الرقابة إلي ابرز دور المراجعة والرقابة على المال العام باعتبارها المرحلة من المراحل الأولى للتأكد من ترشيد الإنفاق العام، حيث أصبحت مظاهر الفساد منتشر في الإدارة كالرشوة، الوساطة ،نهب الأموال والمحاباة.

يظهر دور هذه الرقابة أيضا في ضبط العمل الإداري واكتشاف الأخطاء باعتبار حاجز أمان ضد الفساد الإداري، وبالتالي فإن يجب دعم الأجهزة الرقابة للتعرف على مواضيع الفساد الحديثة ولإصلاحها.[1]

1-2:دور الرقابة التشريعية في ترشيد الإنفاق العام

يقضي الواقع أن يمارس البرلمان سلطة تقضي الحقائق من الجانب السلطة التشريعية حول أعمال السلطة التنفيذية عن عدم الكشف التطبيق السليم للقواعد العامة في الدولة ومدى الالتزام بقرارات السلطة التشريعية والدستور والقوانين .[2]

1-كريم بودخدخ ،**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2001،2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر ،ص 47-48.

2-عائشة بن ناصر، **الرقابة المالية على النفقات العمومية (دراسة حالة المراقبة المالية لولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2013 ، ص 51.

1-3:دور الرقابة القضائية في ترشيد الإنفاق العام

يظهر دور الرقابة القضائية في مكانتها الهامة في مجال الرقابة من أجل ترشيد الإنفاق العام من أجل تمتعها بالسلطات الواسعة في مجال حماية المال العام وهذا ما يؤدي بالنتيجة إلى ترشيده، فضلا عن حماية المال العام .[1]

2-ضابط تجنب الإسراف والتبذير

لتجنب الإسراف والتبذير والقيام بالتفسير العقلاني للبرامج الحكومية يجب إعداد جدول المشاريع الذي يتضمن الخطة مدروسة وشاملة لكافة المشاريع التي تريد الدولة القيام بها، ويجب دراسة المشروع من عدة جوانب منها الاقتصادية ،اجتماعية، سياسية وغيرها، وذلك تجنبا للآثار السلبية التي يمكن تنجم عنه في المستقبل خاصة الأخطار المادية والمعنوية التي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي .

والهدف من إعداد جدول المشاريع هو تجنب الإسراف والتبذير إلى جانب ترشيد الموال العامة لتفادي دخول الدولة في العجز المالي .[2]

3-ضابط تحقيق المصلحة العامة

نعني به أن تكون عموميات الحاجات في تحقيق كل ما يؤدي إلى المصلحة العامة، أي يجب أثناء ترشيد الإنفاق العام أن تكون هناك منافع حدية تعود علي الأفراد بصفاتهم وليس بذواتهم، ودور الدولة مهم في مراعاة هذا الضابط عن طريق تحقيق المصلحة العامة بالقدر اللازم للأفراد .

لكي تكون المنفعة جماعية تخص كل الأفراد يجب أن تكون بعيدة كل البعد عن تحقيق المصالح الخاصة إذ أن المصالح الشخصية لا تعتبر مصلحة عامة.

1- شعبان فرج، الحكم **الراشد كمدخل للترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر (دراسة الحالة الجزائر 2000-2010)** ،أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 104.

2-لندة مناس، **حوكمة الموازنة العامة للدولة ودورها في ترشيد الإنفاق العام (دراسة حالة وزارة المالية)**، شهادة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013 ص 57.

وتكون المصلحة عامة في حالة تدخل الدولة في كافة المجلات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية أثناء ترشيد الإنفاق العام.[1]

4-ضابط الاقتصاد في النفقة

يعني أن بهدف ترشيد الإنفاق العام إلى الرشادة والتدبير وحسن إدارة الأموال العمومية في القطاع المالي، أي حسن وكفاءة استخدام الموارد المالية تجنبا لأي استغلال يتنافى وقاعدة ترشيد الإنفاق العام.

يعتبر امتلاك الدولة سلطة ترشيد الإنفاق العام لا يعني أن تتمادى في حجم النفقات العامة وإنما يجب تحديد حجم أمثل يسمح بتحقيق أكبر قدر من المنافع الاقتصادية منها تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي في مختلف المجلات، وتجنب الديون والتضخم والإسراف والتبذير إلى جانب تحقيق أكبر مصلحة اقتصادية ممكنة.[2]

5-ضابط تحديد الحجم الأمثل للنفقة العامة

تندرج غاية النفقة العامة ضمن تحقيق النفع العام حيث يستفيد منها كافة أفراد المجتمع فلا يعني ذاك أنه كلما ازدادت النفقة العامة كلما زاد النفع العام، لأنه كلما زادت النفقات العامة عن الحد المخصص لها ينتج عن ذلك الإسراف والتبذير لذلك على الدولة بذل مجهود لمعرفة الحجم الأمثل والإجمالي للنفقة العامة، لأنه ذلك يمثل قيد فوري أمام عدم ترشيد الإنفاق العام، وبالتالي تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة يجب توفر شرطين هما :

ضرورة تسامى المنافع الحدية الاجتماعية في مختلف مجالات الإنفاق العام بمعني أن تستمر الدولة في الإنفاق في مجلات مختلفة حتى تتساوى المنافع الحدية فيما بينها بشرط أن لا تكون هذه الزيادة على حساب الإيرادات.

1-مصطفى الفار "**الإدارة المالية العامة**"دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ،2008، ص 53.

2-عادل فليح العالي "**المالية العامة والتشريع الضريبي**"دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص53-54.

فالحجم الأمثل للإنفاق العام هو الحجم الذي يسمح بتحديد وتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية للمجتمع وذلك في حدود أقصي ما يمكن تدبيره من الموارد أي تكون النفقة في حدود الوضع الأمثل لها.[1]

المبحث الثالث: محددات وعوامل نجاح ترشيد الإنفاق العام

يظهر لنا أن الدولة تعتمد عدة وسائل وعوامل من أجل عملية ترشيد الإنفاق العام وذلك من خلال القيام بعدة دراسات ومشاريع من أجل ضمان الشفافية والنزاهة في ترشيد الإنفاق العام.

المطلب الأول: محددات ترشيد الإنفاق العام

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى محددات ترشيد الإنفاق العام، هناك عدة عوامل تساعد من نجاح عملية ترشيد النفقات العامة بكل جوانبها، ز تناولنا دور الدولة، المقدرة المالية.

1-دور الدولة

يؤثر دور الدولة بشكل كبير في تحديد الأمثل لترشيد الإنفاق العام وهو ما سوف نراه ظل الحارسة والمتدخلة والمنتجة :

1-1 الدولة الحارسة: كان يتم تحديد حجم الأمثل للأنفاق العام وترشيده يكون بأقل مبلغ ممكن حتى يتم ذلك تحقيق العبء المالي على الأفراد، حيث أن ترشيد الإنفاق يكون بأن تحافظ الدولة على أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية بين أيدي الأفراد .[2]

1-صبرينة كردودي، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموارنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 ص ص266-267.

2-حميد مقراني، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014، ص ص13-14.

1-2 الدولة المتدخلة : أصبحت مسؤولية عن التوازن الاجتماعي والاقتصادي ولقد أثر ذلك على النفقة العامة، حيث تنوعت النفقات العامة بتنوع الوظائف وازداد حجمها مما أدي إلى ترشيدها .

1-3 الدولة المنتجة : ظهرت أفكار ومبادئ الاشتراكية حيث وجدت تطبيقا لها في إطار الدولة الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فأصبحت الدولة دورا كبيرا من وسائل الإنتاج، مما جعلها منتجة وتقوم بجزء كبير لوسائل الإنتاج الوطني، وأنتج هذا التغير في دور الدولة أثرا سلبيا على اقتصادها مما أدى إلى إعادة النظر في ترشيد إنفاق العام .[1]

2- المقدرة المالية

يظهر ذلك في السيولة المالية التي تحدد مبلغ الإعتمادات المالية الواجب تخصيصها مع مراعاة مبدأ ترشيد النفقات وهناك عدة عوامل تؤثر على القدرة المالية للدولة أين نجد :

2-1 القدرة التكلفية

بقصد بها القدرة التكلفية للاقتصاد القومي أو قدرة للاقتصاد أو التدخل على تحمل الأعباء الضريبية دون الأضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية القومية، أما المقدرة التكلفية تعني قدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي .[2]

2-2 المقدرة الافتراضية

يعبر ذلك على قدرة الدخل الوطني الاستجابة لمتطلبات الدولة الائتمانية أي قدرة الدولة على الاقتراض والوصول إلى أعلى قدرة افتراضية ممكنة، وهذا المقدرة بصفة عامة تتوقف على عاملين هما :

- حجم الادخار الفردي يساعد على توفير الإرادات المالية المطلوبة لتمويل الإنفاق العام .

1-حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص14.

2-أسماء ماصمي، **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (1971-2011)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقا يد، 2014 ، ص31.

– رغبة الحكومة في جلب وجذب مدخرات الأفراد والمؤسسات نحو سندها الحكومية قد يصطدم بعائق عدم القدرة على منافسة القطاع الخاص في ذلك، والذي ترتفع معدلات الفائدة على أصوله المالية مقارنة بمثيلاته من السندات الحكومية، لذا وجب على الدولة مراعاة هذا الجانب قصد ضمان أكبر قدر من المدخرات سواء الفردية أو المؤسساتية لتمويل نفقاتها العامة وهذا يعبر عن ترشيد وضبط النفقات .[1]

المطلب الثاني:عوامل نجاح ترشيد الإنفاق العام

هناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة عل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام مما يستدعي تظافر الجهود منكل الجهات والنواحي لتجسيدها على الواقع ويمكن إيجازها فيما يلي :

1–تحديد الأهداف بدقة

يتم تقرير الأهداف طويلة الأجل ومتوسطة الأجل حصر الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال، كما طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة بالمجتمع ككل أو بالوحدات التنظيمية، ومن الضروري عدم تعارض أهداف المجتمع المحدد سلفا في خطط تنمية طويلة ومتوسطة الأجل.[2]

2– توفير بيئة مالية ملائمة

لابد من توفير بيئة مالية ملائمة من أجل نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام، وتوفير الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها للجميع والرقابة عليها والمساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب صرف النفقات أو تحصيل الإيرادات يساهم في تحقيق أهداف الترشيد .[3]

1–أسماء ناويس، **أثر الأنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة(1990–2011)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي باشلف، 2014، ص47.

2–فرحي محمد، **النمذجة القياسية وترشيد السياسة الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العم بالجزائر** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص108.

3–شعبان فرج ،**الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000 –2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011–2012، ص90.

3- مكافحة الفساد الإداري

"الفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل العقد، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة. "[1]

4-قيام بإصلاحات دورية

"ضرورة العمل بين فترة وأخرى على القيام بإصلاح دوري شامل وإعادة النظر في تنظيم الإدارة العمومية على أسس علمية، وتنظيم المعلومات، واعتماد التقنيات الحديثة، وتحديث القوانين المالية والإدارية، وتطوير طريقة اتخاذ القرارات عن طريق اختيار النفقات الذي يجب أن يكون على أساس علمي عقلاني ومنطقي أكثر منه تقليدي."[2]

5-عدالة الإنفاق العام ومدي تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف

"تهدف دراسة عدالة الإنفاق العام إلى تبيان مدى ملاءمته لحجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع، ومراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى استخدمها للخدمة العمومية."[3]

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق طرحه نستخلص أن الإنفاق العام يعد من بين السياسات المالية ولاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة لترشيد الإنفاق العام، ولهذا اعتمدنا في هذا المبحث على عدة مفاهيم لتبيان وتوضيح معناه ولأسباب التي أدت إلى ترشيد الإنفاق العام والهدف المرجو منه .

و من أجل تحقيق الدولة النفع العام والتوازن الاقتصادي والمالي ومراعاة الحاجة الفعلية الحقيقة له اعتمدنا على عدة ضوابط ومحددات وخطوات لضمان نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام .

1–بوسبعين تسعديت ،حسين كمال، **مداخلة بعنوان :تحليل العلاقة الترابطية بين مفهوم الحوكمة والموازنة العامة للدولة**، الملتقى الدولي الثامن، جامعة الشلف، ص4 .

2–كردودي صبرينة، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 **–2014**، ص267.

3–عثمان محمد غنيم، **التخطيط أسس ومبادئ عامة** ،الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص94

الفصل الثالث :

دراسة تقييمية للإنفاق العام في الجزائر (2010 –2020)

تمهيد الفصل الثالث

يعتبر ترشيد الإنفاق العام وسيلة مهمة للخروج من معضلة قصور وشح مصادر التمويل باعتباره التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع، وتجنب الإسراف والتبذير وضرورة التقييد بتحقيق أهداف كل عملية.

من هذا المنطق سوف يتم التطرق إلى دراسة تقييميه للإنفاق العام في الجزائر والحكم على مدى رشاده بدءا بدراسة الجوانب الفنية للنفقات العامة في ميزانية الدولة وتتبع تطورها خلال الفترة (2010|2020)، وكذا الإنفاق العام في الجزائر وذلك وفق المباحث التالية.

- ❖ المبحث الأول : دراسة الإنفاق العام في الجزائر من حيث التصنيف والتطور .
- ❖ المبحث الثاني:معوقات وآفات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر.

المبحث الأول: دراسة الإنفاق العام في الجزائر من حيث التصنيف والتطور

إن دراسة النفقات العامة في الجزائر يعطي إنطباعا عن طبيعة دور الدولة في القيام بمختلف وظائفها وذلك من خلال إلقاء الضوء على تقسيمات النفقات العامة حسب المشروع الجزائري تبعا الأوجه الإنفاق وطبيعته هذا في المطلب، بالإضافة إلى تتبع تطور النفقات العامة خلال الفترة(2010-2020)

المطلب الأول: تقسيم النفقات حسب المشروع الجزائري

بعض الدول تصنف نفقاتها العامة تصنيفا خاصا بها حسب نظامها الاقتصادي، الاجتماعي والإداري، وكما لذلك من أهمية الدول تعتمد تعتمد تصنيفا خاصا بها لنفقاتها العامة، وذلك للتفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل، الطبيعة والهدف.

واستنادا إلى القانون رقم 84 -17 المؤرخ في 7جويلية 1984الخاص بقانون المالية المعدل والمتمم يمكن تقسيم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.[1]

1-نفقات التسيير

هي كل نفقة يكون الهدف منها تسيير أداء مهام أجهزة الدولة بصفة عادية ومستمرة وكذا الحصول على مستلزمات تغطية الأعباء العادية الضرورية لضمان السير الحسن (صيانة العتاد، المعدات والأدوات على الأجور...إلخ)

و الجدير بالذكر هنا هو أن نفقات التسيير هي الإعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوزارية دون استثناء،يأتي بعد ذلك دور السلطة التنظيمية لتوزيع هذه الإعتمادات داخل كل وزارة معينة، وفقا للقانون المالية للسنة الجديدة.

وعلى هذا الأساس فإن الإعتمادات المالية المخصصة للدوائر الوزارية توزع بناءا على مدونة نفقات التسيير التالي:

1- عمر يحياوى، **مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة**، المطبوعات الجامعية، 2005، الجزائر، ص46

1-1- العنوان:وهو التقسيم حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة، وفي الميزانية العامة للدولة نميز بين أربع عناوين ويتعلق الأمر بالأتي:[1]

أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

يشمل هذا الباب مختلف الأعباء الممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي وكذا مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات [2]، وبجزء هذا الباب إلى خمسة أقسام:

القسم الأول:دين قابل للاستهلاك (إقراض الدولة).

القسم الثاني:الدين الداخلي.

القسم الثالث:الديون الخارجية.

القسم الرابع:الضمانات(من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).

القسم الخامس:النفقات المحسومة من الإيرادات.

تخصيصات السلطات العمومية

تمثل الإعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات الإدارية ذات الطبيعة السيادية مثل المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...إلخ، وباعتبار أن هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات فإن النفقات التي يتضمنها الأسمين الأول والثاني تجمع في ميزانية مشتركة [3]

النفقات الخاصة بوسائل المصالح

تشمل كل الإعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين المعدات وتضم (أجور المستخدمين، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية، تسيير المصالح، الصيانة، إعانات التسيير، نفقات مختلفة).

1- الجمهورية الجزائرية، الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 17/84المتعلق بقانون المالية.

2- عمر يحياوي، مرجع سبق ذكره،ص32.

3- لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**،دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص54.

التدخلات العمومي

تتعلق بنفقات التحويل ويتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:

-التدخلات العمومية أو الإدارية مثل إعانات المجموعات المحلية.

-الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.

-النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح.

-النشاط الاقتصادي والتشجيعات كالإعانات الاقتصادية والمكافآت.

-إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية).

-الإعانات الاجتماعية(المساعدات والتضامن).

-النشاط الاجتماعي(مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة)

الباب الثالث والباب الرابع فيهمان الوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع.[1]

1-2- القسم:يوزع العنوان إلى أقسام تتناسب مع معايير متنوعة: إدارية، وظيفية، اقتصادية، ويساعد التبويب إلى أقسام على سهولة التمييز بين مختلف أصناف النفقات.

1-3- الفصل:يمثل الفصل الوحدة الأولية لتخصيص الإعتمادات وهو يبوب النفقات حسب طبيعتها أو أغراض استعمالها.

1-4- المواد والفقرات:تقسم الفصول بدورها إلى مواد وفقرات، ويعتبر مشروع الجزائري المادة كمستوى تنفيذ بحسبه نفقات التسيير، ويستخدم هذا التقسيم من قبل الوزارات للتسيير الحسن لرخصة الميزانية.

1- محرزي محمد عباس،**اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص125.

كما تجدر الإشارة إلى أن نفقات التسيير لميزانية الجزائر تصدر في الجدول "ب" الملحق بقانون المالية والذي خصص في سنة 2020 لميزانية لميزاني التسيير قيمة إجمالية 4.893.439.095.000 دج وتم توزيع الإعتمادات المفتوحة بموجبها على كل قطاع وزاري كما يلي:

الجدول 01: توزيع النفقات في ميزانية التسيير 2020

الدوائر الوزارية	المبالغ(دج)
الرئاسة الجمهورية	8.273.807.000
مصالح الوزير الأول	4.326.911.000
الدفاع الوطني	1.230.330.000.000
الشؤون الخارجية	38.383.000.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	431.994.418.000
العدل	77.529.605.000
المالية	86.615.374.000
الطاقة	59.844.836.000
المجاهدين	230.754.424.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.360.349.000
التربية الوطنية	724.681.708.000
التعليم العالي والبحث العلمي	364.283.123.000
التكوين والتعليم المهني	49.936.401.000
الثقافة	14.903.360.000
البريد والموصلات السلكية ولاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.304.381.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	36.518.016.000
الصناعة والمناجم	82.173.251.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	4.685.200.000
السكن والعمران والمدينة	225.179.207.000
التجارة	16.238.221.000

الاتصال	17.527.751.000
الأشغال العمومية والنقل	18.360.897.000
الموارد المائية	24.655.965.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.117.974.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	408.282.838.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	197.595.537.000
العلاقة مع البرلمان	223.629.000
البيئة والطاقات المتجددة	2.108.927.000
المجموع الفرعي	**4.399.874.548.000**
التكاليف المشتركة	493.564.547.000
المجموع العام	**4.893.439.095.000**

المصدر:الجدول (ب) الملحق بقانون المالية 2019، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 78 الصادر في 2019/12/31 ،http://www.joradp ، dz.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أهمية كل وحدة وزارية من خلال الإعتمادات المخصصة لها، ففي ميزانية 2020 تم التركيز على وزارة الدفاع الوطني من مجموعة نفقات التسيير ثم وزارة التربية الوطنية من مجموع النفقات، أي الجزائر تسعي من خلال هذه المعطيات لضمان الاستقرار الوطني وكذلك رفع المستوى المعشي وتحقيق رفاهية المجتمع، وبعد ذلك تسجل وزارة الداخلية والجماعات المحلية، بعد ذلك نجد قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات من إجمالي نفقات التسيير .

2–نفقات التجهيز

إذا كانت نفقات التسيير توزع على الدوائر الوزارية فإن نفقات الاستثمار أو التجهيز توزع على قطاعات النشاطات المختلفة[1]، مثل الزراعة والصناعة .

1– عمر يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص48

حيث يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة وتظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوية حسب القطاعات، وتتفرع إلى وتتفرع إلى ثلاث أبواب:

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة .
- النفقات الأخرى برأس المال.

و التصنيف الذي تعتمد علية النفقات هو التصنيف لوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا أكثر لتأثير نشاط الدولة الاستثماري وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

2–1– العناوين: تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث وهي:

الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستمد على أملاك الدولة أو على المنظمات العمومية، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى برأسمال.

2–2القطاعات:تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات(13قطاع)

هي الصناعة، الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، القاعدة الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، دعم الحصول على السكن، مواضيع أخرى، المخططات البلدية للتنمية، دعم النشاط الاقتصادي، البرنامج التكميلي لفائدة الولايات، احتياطي لنفقات غير متوقعة، المجموع الفرعي لعمليات برأس المال، مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

2–3 الفصول والمواد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ز مواد حيث يتصور بطريقة أكثر وضوحا ودقة .

و يمكن توضيح تصنيف نفقات التجهيز في الجدول (ج) الموالي:

الجدول 02: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	20.000	8.228.690
الفلاحة والري	47.569.207	209.534.228
دعم الخدمات المنتجة	53.930.300	55.251.322
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدلرية	366.929.577	602.151.806
التربية والتكوين	106.126.210	155.759.022
المنشآت الاجتماعية والثقافية	52.081.000	129.333.016
دعم الحصول على السكن	3.224.550	129.333.660
مواضيع المختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.469.880.844**	**2.130.208.744**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	643.307.287
احتياطي لنفقات غير المتوقعة	150.000.000	156.157.200
المجموع الفرعي لعمليات يرأس المال	**150.000.000**	**799.464.487**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.619.880.844**	**2.929.673.231**

المصدر: الجدول(ج) الملحق بقانون المالية 2019، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد78، الصادرة في 2019/12/31

المطلب الثاني:تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر

لقد عرفت النفقات تطور ملحوظا خلال الفترة(2010 -2020) وهذا ما يعكس دور الدولة وتطوره في مختلف المجلات الاقتصادية ولاجتماعية والسياسية، ة إسهاماتها في تحقيق مطالب التنمية، والتطرق لهذا

الموضوع يسمح لنا بمعرفة مستويات وتوجيهات الدولة في تخصيص أموالها، ز ذلك بالتطرق إلى تحليل تطور النفقات إجماليا ثم إلقاء الضوء على هذا التطور حسب طبيعة النفقات العامة حسب التصنيف المعتمد لنفقات التسيير ونفقات التجهيز.

1–التطور الإجمالي للنفقات العامة

إن الوقوف على تطور الإجمالي للنفقات العامة خلال الفترة محل الدراسة، يعطي انطباعا مبدئيا عن وتيرة هذا التطور والمراحل التي مر بها، وأهم الأسباب التي كانت وراء هذه الظاهرة في الجزائر، وذلك ما يوضحه الجدول الموالى.

الجدول 03: مؤشرات تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(2010-2020)

السنوات	النفقات العامة	معدل النفقات
2010	5860	7،05
2011	6618	12،92
2012	7745	17،02
2013	6878	-11،17
2014	7656	28،75
2015	8858	23،56
2016	7948	29،76
2017	6883	25،87
2018	8628	27،45
2019	7659	17،98
2020	6548	14،56

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية 2010 إلى 2020

في مرحلة 2010 إلى 2014 لم تعرف الجزائر عجز في الميزانية العامة وقد حققت الاكتفاء الذاتي بتحقيق متطلبات الشعب الجزائري.

تميزت هذه الفترة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو نفقات التجهيز وهو ما يمكن أن نطلق عليه بالسياسة الإنفاقية التوسعية في الجزائر مما حقق التوازن في مختلف المجالات وعرفت الاستقرار في المجال المالي والاقتصادي مما جعل جعلها من الدول التي هي في طريق تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم.

تلاحظ الجزائر خلال فترة 2015 إلى 2018 بسبب اعتمدها على مورد واحد وهو النفط مما سبب تدهور في الأسعار ودخول الجزائر في مرحلة التقشف وفي هذه الفترة سجل تراجع محسوس في معدلات الإنفاق العام ز دخول الجزائر في تدهور اقتصادي وعجز مالي مما أدي بها إلى إعادة النظر في سياستها الإنفاقية والبحث عن استراتجيات وحلول والاعتماد على مصادر بديلة للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية.

و في خلال هذه الفترة 2019 –2020 شاهدة الجزائر تقلبات سياسيات ونهوض الشعب الجزائري في مسيرات وحراك من أجل تغير الوضع الذي مر به الشعب الجزائري خلال فترات السابقة ووعي الشعب ومحاكمة الذين نهبوا أموال الشعب وأموال الدولة ...الخ .

المبحث الثاني:معوقات وآفاق ترشيد الإنفاق العام

يعتبر موضوع ترشيد الإنفاق العام من أهم المواضيع التي باتت تلفت اهتمام الدول وحتى المواطن البسيط، خاصة عندما وجدت الجزائر نفسها أمام مشكل تحول دون ترشيد الإنفاق العام وتقف أمام النمو سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية كعائق تمنع التطور إلى جانب النهوض بالاقتصاد نحو الأمام.

المطلب الأول: معوقات ترشيد الإنفاق العام

يلفت الانتباه أنه أمام الزيادة المفرطة للإنفاق العام كان لابد من ترشيده إلا أنه هناك مشاكل تقف أمام تطبيق هذه السياسة الترشيدية ومن أهم هذه المشاكل نجد التبعية الاقتصادية، انخفاض أسعار البترول، الفساد الإداري وتهرب رؤوس الأموال بالإضافة إلى شيوع النمط الاستهلاكي والتضخم كل هذا ناتج عن غياب العدالة.

1– التبعية الاقتصادية

تعاني الجزائر من مشكل التبعية الاقتصادية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا خصوصا تبعية اقتصادنا للغرب وبظهر ذلك في قطاع النقط أين الجزائر لا تملك الحرية الكاملة في التصرف في هذا القطاع.

يعتبر اقتصاد الجزائر ريعي لاعتماده على رئيسي وهو البترول ويقوم بتصدره خام وليس مكرر. وهذا ما جعل الجزائر تعتمد علا الشراكة مع الدول الأجنبية، وذلك لاحتكارها التكنولوجيا وامتلاكها أحداث الآلات لإعادة تكرار البترول وهذا ما جعلها في تبعية اقتصادية مع هذا الدول.

كما أن اقتصاد الجزائر عبارة عن إستراد، أي كل الموارد المستهلكة والمستعملة من قلبها تقوم بإستردها من الدول الغرب كالحبوب واللحوم والفواكه وغيرها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى حالة تبعية اقتصادية وعدم ترشيد الإنفاق العام[1].

2– تغيرات أسعار البترول

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صدرتها على انها من بلدان التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات بنسبة 65%، وهو وضع يجعل الجزائر شديدة الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبأ بسعر النفط لأنه الأكثر تقلبا بين السلع الرئسية.

و في هذا السياق فقد انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014 حيث انخفض سعر البرميل من 110 دولار في 2014 ليصل إلى 30 دولار في مطلع 2016، وتراجعا لسنة 2020 إلى 17.7 مليار دولار مقارنة ب 35.2 مليار دولار متوقعة في قانون المالية الأولي ولمواجهة هذه الصدمة اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط وترشيد الأوضاع المالية وتحديد أثر الصدمة على الاقتصاد أهمها:

[1]– فضيلة جنوحات، إشكالية الديوان الخارجية ة آثارها على التنمية الاقتصادية، في الدول العربية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 122، 123 .

- اتخاذ تدابير حاسمة لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز المزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق العام .
- سمحت الجزائر بانخفاض سعر النفط كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحوليها إلى الدينار الجزائري.
- استخدام الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من آثار تراجع أسعار النفط[2] .

3– الفساد الإداري وتهرب رؤوس الأموال

يتمثل الفساد الإداري في استغلال السلطة بغرض تحقيق مصلحة خاصة أو منفعة شخصية مثلا:

- تفضيل شخص على أخر نظرا لقرابته أو الحصول على الرشوة.
- سواء تخصيص الموارد التي يجب تخصيصها إلى استخدمات منتجة يتم توجيهها للفساد الإداري بالإنفاق على الرشوة.
- انخفاض الاستثمارات أو بالأحرى انعدامها، يتخوف المستثمرون من إقامة مشاريع جديدة تنموية في بلد تنتشر فيه كل أوجه الفساد خاصة الرشوة، مما يؤدي إلى انخفاض النمو وتزايد الفقر[1].

إلى جانب الفساد الإداري نجد تهرب رؤوس الأموال وبالنظر إلى الواقع نجد فضائح عديدة منها فضيحة شكيب خليل، وسلال و أويحيا وسعيد...و غيرهم .

4– التضخم

التضخم هو عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار سواء ظهرت هذه الزيادة من خلال عرض النقود، الأرصدة النقدية أو التوسع في خلق الائتمان أو من خلال الطلب على النقود (الإنفاق

2 –https ://blog. montada.inf.org./p.4111

1- رزيقة عباس، ليسية أجعود، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، 2014، ص7 .

العام) وهذا ما جعل الجزائر غير قادرة على التحكم باقتصادها وواجهت صعوبة في عدم ترشيد الإنفاق العام [1]، وبالرجوع إلى أسباب التضخم نجد أنه:

ناشئ عن إصدار النقود بكمية تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني أين ينجم هذا النوع من التضخم نتيجة للزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع.

زيادة حجم الطلب الكلي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات إذا أن ارتفاع الطلب الكلى لا تقابله زيادة مماثلة في العرض الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار إلى جانب تزايد في تكاليف عناصر الإنتاج[2].

5–غياب العدالة

كرست الجزائر في دستورها مجموعة من النصوص تنص على مبدأ العدالة وصادقت أيضا على اتفاقيات دولية وقامت بوضع قوانين عن طريق مراسيم تنفيذية وتشكيل عدة محاكم مختصة بمحاربة الجرائم بأنواعها وقمعها، لكن بالجوع إلى واقع فالعدالة تعد شبه معدومة أو غائبة تماما وهذا يشكل عائق من عوائق ترشيد الإنفاق العام وذلك يرجع إلى عدة أسباب منها:

- تحقيق المصالح الشخصية على حساب أشخاص آخرين.
- هيمنة ذوي النفوذ على العدالة.
- انتشار الرشوة والفساد المالي.
- عدم وجود رقابة فعالة في الجزائر.
- غياب العدالة الاجتماعية.
- تفشي ظاهرة اختلاس الأموال.

1- صيرة بن نافلة، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، دراسة قياسية حالة الجزائر (1970–2014)، مجلة الاقتصادية العدد السابع، 2016، ص40.

2- دليلة عامر، تقيم دور البنك المركزي في معالجة التضخم(دراسة حالة الجزائر خلال فترة (2009–2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015، ص ص 24،25.

المطلب الثاني: أفاق ترشيد الإنفاق العام

ترشيد الإنفاق العام يهدف إلى دعم المركز المالي عن طريق تحسينه، لذلك وجب وضع حلول من أجل تطور القيام بإصلاحات وإزالة العوائق التي تحول دون تكريسه والهدف منها مكافحة الفساد الذي يعد من أهم العوامل التي يسعى القائمون على ضبط النفقات إلى تحقيقها إلى جانب علاج التضخم والتبعية الاقتصادية بإضافة إلى القضاء على التبذير في النفقات.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى:

1-الإصلاحات الاقتصادية

عرفت الجزائر عجز في الميزانية العامة مما اثر سلبا على القطاع الاقتصادي، لذلك قامت بمجموعة من الإصلاحات في هذا القطاع للخروج من هذا العجز والمتمثلة في:

- الإصلاحات الضريبية يقوم هذا الإصلاح على مواكبة النظام الاقتصادي الجديد بأن تستعمل كأداة لتشجيع الأنشطة الاقتصادية أو توجيهها بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية إلى جانب تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار والإنتاج[1].
- إصلاح السياسة النقدية كانت السياسة النقدية توسعية تهدف إلى تمويل عجز الميزانية، مما أدي إلى وزيادة السيولة وظهور إختلالات في التوازن النقدي لكنه تم تطبيق إصلاحات واسعة من أجل تنفيذ السياسة النقدية من خلال التحكم في التوسع النقدي كما تم التحسين من أدوات السياسة النقدية بإدخال نظام الاحتياط القانوني الإجباري.
- تحرير التجارة الخارجية عن طريق إلغاء احتكار الدولة [2].

[1]– عمار ميلودي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النظام الضريبي في الجزائر خلال الفترة(1992–2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014، ص26.

[2]– يسمينة صدوقي، مديحة بلاهدة، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الإقلال من الفقر في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 31، ص ص 215، 216.

- تعزيز الديمقراطية والخضوع للمساءلة حيث تعتبر الديمقراطية آلية للحد من الفساد[1]

2–مكافحة الفساد

تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر كان لابد من وضع حلول من أجل القضاء على هذه الظاهرة بكل أنواعها أهمها:

- تفعيل دور الإعلام بكل أنواعه في التوعية ومكافحة الفساد.
- لابد من خفض الرسم الجمركية ومختلف الحواجز في وجه التجارة الدولية وإصلاح الإختلالات المالية جانب إصلاح الاقتصاد الوطني.
- تفعيل دور لجنة مكافحة الفساد وذلك بتطور التعاون مع هيئات الوطنية والدولية والسهر على تطبيق برنامج عمل الهيئة بالإضافة إلى إعادة النظر في تشكيلتها[2].
- الاهتمام بالجانب الأمثل في المجتمع وبث مبادئه في أفراده من خلال المناهج التربوية والثقافية في مختلف المدارس ووسائل الإعلام لبناء علاقة جيدة بين أفراد الدولة أساسها الأمانة والنزاهة والحفاظ على المال العام[3].

3–علاج التضخم

يعني التضخم وجود عرض نقدي أكبر من وجود الحقيقي للإنتاج، ولذلك على البنك المركزي امتصاص عدة الكتلة الزائدة من خلال انتهاج سياسة النقدية انكماشية والتي يمكن تنفيذها برفع معدلات الخصم أو بالنزول إلى سوق الأوراق المالية بائعا للأوراق المالية، أو إصدار تعليمات إلى البنوك التجارية تهدف إلى تخفيض كمية النقص المتداول بالتالي كل هذا يهدف إلى ترشيد الإنفاق العام .

---

[1]– طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الاقتصادي للفساد، دار النعضة العربية، القاهرة، 2005، ص 45.

[2]– محمد عيد الؤوف الحسناوي، دور الهيئة الوطنية للوفاية من الفساد ومكافحة والديوان المركزي في مجال مكافحة الفساد، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير،بسكرة، 2016، ص ص، 18،19.

[3]– حمد خميسي بن رجم، حكيمة حليمي، الفساد المالي والإداري، أشغال الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، يومي 6 و7 ماي، 2012، ص 12.

4–معالجة التبعية الاقتصادية

يمكن الخروج من التبعية الاقتصادية من خلال مجموعة من الإجراءات للحد من هذه الظاهرة أهمها:

- العمل على توفير مناخ ملائم ينعم والاستقرار، إلى جانب الاهتمام بشكل خاص بالعقول والكفاءات تجنبا من أن تكتسب الدول الأخرى طاقتها.
- الاعتماد على الذات في بناء الاقتصاد الوطني.
- العمل على بناء قوة سياسة قادرة على التفاوض بقدرة عالية والتعامل بمرونة مع الدول المتقدمة صاحب القرار العالمي حتى تعمل على الحد من التبعية الاقتصادية.
- القيام بوضع قواعد تحد من النفقات العامة تجنبا للإنقراض.

المبحث الثالث :الشفافية والفساد في النظام الجزائري وأسباب عدم رشادة النفقات

المطلب الأول : شفافية و مكافحة الفساد في الجزائر لترشيد النفقات العامة

يرتبط ترشيد الانفاق بشكل كبير بمستوى الشفافية في الميزانية ، مستوى الفساد لأي بلد نظرا لما يلعبه كلا المتغريين في تحقيق الكفاءة و الفعالية في الانفاق العام.

1 – شفافية الميزانية في الجزائر:

اعتمادا على المعايير المقبولة دوليا التي وضعتها المنظمات المتعددة ، يستخدم مسح الميزانية المفتوحة 109 مؤشرات لقياس شفافية الميزانية؛

يتم استخدام هذه المؤشرات لتقييم ما إذا كانت الحكومة المركزية قد وفرت للجمهور وثائق الميزانية الرئيسية الثمانية في الوقت المناسب و ما إذا كانت البيانات التي وردت في هذه الوثائق شاملة و مفيدة أم لا .

و يتم منح كل دولة درجة من أصل 100 درجة تحدد ترتيبها في مؤشر الميزانية المفتوحة و هو المقياس الوحيد في العالم الذي يتميز بالاستقلالية و النسبية لشفافية الميزانية.

وضع التقرير الدولي لسنة 2015 لشفافية الميزانية شمل 102 دولة في العالم الجزائر في فئة الدول ضعيفة الأداء ، في شفافية الميزانية و ضعف التشريعات و المراقبين على المال العام ، و عدم توفر فرص أو قلتها في مشاركة المواطنين ، و كشف التقرير أيضا أن الأنظمة البيئية للمحاسبة على الميزانية تتسم برمتها بالضعف، ما يخلق فجوات لإنتشار الفساد.

حيث رتبت الجزائر في التقرير الدولي الذي أعداته مشروع شراكة الميزانية الدولية بالولايات المتحدة الامريكية إلى جانب 12 دولة سجلت فشلا ذريعا، في شفافية الميزانية و هي : أنغولا و غينيا الاستوائية و فيجي و ليبيريا و المغرب و ميانمار و قطر و المملكة العربية السعودية و السودان

و اليمن و زمبابوي ، كل هذه الدول و معها الجزائر مصنفة في فئة الدول صاحبة الأداء الضعيف حيث حققت نتيجة 40 أو أقل في كل الإجراءات الخاصة بشفافية الميزانية[1].

و يمكن توضيح الدرجات التي تحصلت عليها الجزائر منذ سنة 2008 في الجدول التالي :

الجدول 04: التغير في الشفافية بمرور الوقت

السنة	2008	2010	2012	2015
العلامة	2	1	13	19

المصدر:

www.openbudgetindex.org/fils/FullReportArabic/pdf

تعد درجة الجزائر المقدرة بنحو 19 درجة في مؤشر الميزانية المفتوحة في عام 2015 أعلى من درجتها في عام 2012، و مع ذلك لد كانت الحكومة الجزائرية غير متوافقة على أي الوثائق التي تتوفر للجمهور في عام معين، منذ سنة 2012 قامت الحكومة الجزائرية بزيادة إمكانية توفير معلومات الميزانية عن طرق ما يلي:

- ✓ نشر التقارير السنوية؛

و مع ذلك ، قامت الحكومة الجزائرية بتقليل إمكانية توفير معلومات الميزانية عن طريق مايلي:

- ✓ خفض شمولية الميزانية المقررة؛

و علاوة على ذلك فشلت الحكومة الجزائرية في تحقيق التقدم بالطرق التالية:

- ✓ عدم توفير البيان التمهيدي للميزانية للجمهور؛
- ✓ عدم إخراج ميزانية المواطنين ، أو المراجعة نصف السنوية ، أو تقارير المراجعة؛
- ✓ نشر مقترح الميزانية للسلطة التنفيذية الذي يحتوي على الحد الأدنى من المعلومات الخاصة بالميزانية فقط[2].

و يمكن توضيح التطور في توفير وثائق الميزانية في الجدول التالي:

[1] – مقال بعنوان : " **المال العام في الجزائر لا يراقب** " ، مأخوذة من الموقع الالكتروني : http://www.elkhabar.com/press/article أطلع عليه يوم 18 / 11 /2015 على الساعة 20:00.

[2] www.openbudgetindex.org/fils/FullReportArabic/pdf

الجدول 05: توفر وثائق الميزانية بمرور الوقت

	2008	2010	2012	2015
البيان التمهيدي للميزانية	🟡	🟡	🟡	🟡
تم اخراجه لأغراض داخلية فقط	🟡	🟡	🟢	🟢
الميزانية المقررة	🟢	🟢	🟢	🟢
ميزانية المواطنين	🔴	🔴	🔴	🔴
التقارير السنوية	🟡	🔴	🟡	🟢
المراجعة نصف سنوية	🟡	🟡	🟡	🔴
تقرير نهاية العام	🟡	🟡	🟡	🔴
تقرير المراجعة	🟡	🟡	🟡	🔴

المصدر: www.openbudgetindex.org/fils/FullReportArabic/pdf

🔴 لم يتم إخراجها / نشرها في وقت متأخر 🟡 تم إخراجه لأغراض داخلية فقط 🟢 تم نشره

بالنسبة لمشاركة الجمهور فقد أصدر مشروع شراكة الميزانية الدولي مايلي:

تشير النتائج إلى أن الشفافية وحدها لا تعد كافية لتحسين الادارة ، و أن مشاركة الجمهور في إعداد الميزانية يمكن أن تزيد من النتائج الايجابية المرتبطة بمزيد من شفافية الميزانية؛

و لقياس مشاركة الجمهور يقيم مسح الميزانية المفتوحة الدرجة التي تمنح عندها الحكومة الفرصة للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الميزانية ، و يجب توفير مثل هذه الفرص في كافة مراحل دورة الميزانية من قبل السلطة التنفيذية و الهيئة التشريعية و جهاز المراقبة الأعلى. حيث قدرت درجة الجزائر ب 0 من أصل 100 درجة و تشير إلى أنه لم يتم تقديم أي فرص للجمهور للمشاركة في عمليات وضع الميزانية ، و تعد أقل من متوسط الدرجة العالمي المقدرة بنحو 25 درجة.

ففي الجزائر لا يشارك الجمهور لا مع السلطة التنفيذية و لا السلطة التشريعية و لا مع جهاز المراقبة الأعلى حيث صنفت الجزائر في آخر مرتبة من حيث مشاركة الجمهور في وضع الميزانية.

و بالنسبة لمراقبة الميزانية فيفحص مسح الميزانية المفتوحة مدى قدرة السلطات التشريعية و أجهزة الرقابة العليا على توفير المراقبة الفعالة للميزانية ، و تلعب هذه الأجهزة دورا هاما ، غالبا يكون

منصوص عليه في الدساتير ، في تخطيط الميزانيات و الإشراف على تنفيذها، ففي الجزائر توفر السلطة التشريعية مراقبة محدودة في أثناء مرحلة التخطيط في دورة الميزانية ، و مراقبة ضعيفة في أثناء مرحلة التنفيذ في دورة الميزانية.

و ليس لدى السلطة التشريعية مكتب أبحاث متخصص للميزانية ، لم تستلم السلطة التنفيذية موافقة سابقة من السلطة التشريعية قبل تنفيذ الميزانية التكميلية ، و في النهاية و وفقا للقوانين و الممارسات ، لم تتم استشارة السلطة التشريعية قبل تحويل الأموال في الميزانية المقررة، أو إنفاق أي ايرادات غير متوقعة ، أو إنفاق أموال الطوارئ التي لم يتم تحديدها في الميزانية المقررة،

كما يوفر جهاز الرقابة الأعلى مراقبة ضعيفة للميزانية ، و بوجب القانون فهو يمتلك سلطة تقديرية ضخمة لإجراء عمليات المراجعة حسب ما يراه مناسبا ، و تم تزويد جهاز الرقابة الأعلى بالموارد الكافية للوفاء بمسؤولياته ، و مع ذلك ، يمكن إقالة رئيس الجهاز دون أي موافقة من السلطات التشريعية أو القضائية ، الأمر الذي من شأنه أن يفوض استقلاله، و في النهاية فإنه لا يستخدم أي نظام لضمان الجودة[1].

2 – مكافحة الفساد مدخل لترشيد النفقات العمومية:

لمعرفة مستوى الفساد في الجزائر نلجأ إلى مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، تعتبر منظمة الشفافية الدولية منظمة أهلية رائدة في مجال مكافحة الفساد و ترسيخ مبادئ الشفافية يصدر عن منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد يقيس هذا المؤشر مستويات الفساد في القطاع العام في بلد معين، كما يقدم لمحة آنية لآراء رجال الأعمال و المحللين في الدولة للعام الحالي أو السنوات الماضية، و هو مؤشر مركب يعتمد على الدراسات الاستقصائية المتخصصة و المسوحات التجارية و يحتوي مؤشر مدركات الفساد على 180 دولة " هذا العدد هو نفسه لسنة 2007، 2008، 2009 " مرتبة على مقياس من الصفر (فاسد جدا) إلى عشرة (نظيف جدا)، و تسعى منظمة الشفافية الدولية جاهدة لضمان أن المصادر المستخدمة في هذا القياس هي من أعلى درجات الجودة و أن الاستقصاءات تم إجرائها بنزاهة تامة، هذا و تكلف

[1] - www.openbudgetindex.org/fils/FullReportArabic/pdf

منظمة الشفافية الدولية الأستاذ الدكتور يوهان غراف لامبسدروف من جامعة باساو، و هو باحث و مستشار للمنظمة، بإصدار جدول مؤشر مدركات الفساد.

و الجدول التالي يبين لنا مستوى الفساد في الجزائر في الفترة من 2007 إلى 2011[1].

الجدول 06 :نتائج الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2007 -2011

السنة	الترتيب	الدرجة من 10
2007	99	3.0
2008	92	3.2
2009	111	2.8
2010	105	2.9
2011	112	2.9

المصدر:

----http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2009/cpi_2009_table-

http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2008/cpi_2008_table

http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2007

بالنسبة للجزائر فنلاحظ أنها حصلت على أسوأ نقطة منذ 2005 من قبل منظمة الشفافية الدولية، حيث أنها ضيعت قرابة 20 رتبة في التصنيف السنوي لمقياس الفساد في منظمة الشفافية الدولية و ذلك بعد أن تدرجت من المرتبة 92 سنة 2008 إلى المرتبة 111 في سنة 2009 و لم تحصل الجزائر سوى على نقطة 3.2 من 10 و هي علامة تعني بمفهوم سلم التنقيط لمنظمة الشفافية الدولية أن الفساد ينخر كامل مؤسسات الدولة[2].

[1] - http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/

[2] – الخبر الجزائرية العدد رقم 5822 الصادرة بتاريخ 2009/11/18.

التراجع المسجل في مؤشر مدركات الفساد يمكن ارجاع سببه إلى عدم تحسن الوقاية من الفساد في الجزائر بالرغم من أن الجزائر من أوائل الدول التي صادقت على الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد ، حيث عرفت الجزائر عدة قضايا فساد أهمها فضيحة الطريق السيار شرق – غرب ، فضيحة السوناطراك ، قضية الخلفية بنك و التهرب الجبائي لشرك أوراسكوم تيليكوم

المطلب الثاني: العراقيل التي تقف أمام تحقيق الرشادة في توظيف النفقات العامة في الجزائر

بالرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل تحقيق التنمية المستدامة على جميع الأصعدة ، و الوصول بالانفاق العام إلى الأهداف المرجوة منه إلا أنه هناك مجموعة من الصعوبات التي تقف أمام تحقيق الرشادة في تسيير الأموال العمومية حاولنا ضبط أهم هذه العوامل التي تقف كحاجز أمام تحقيق سياسة انفاقية رشيدة.

1 – نقائص مدونة الميزانية العامة للدولة في الجزائر:

تعتبر مدونة الميزانية العامة للدولة في الجزائر مدونة قديمة تستجيب بصعوبة للاحتياجات الجديدة لتسيير الاقتصاد العام[1]:

1 – 1 من خلال المستندات المنشورة تبدو مدونة الميزانية غير متجانسة في تصنيفها، حيث قد يشير الباب الواحد إلى عدة نفقات من طبيعة مختلفة؛

1 – 2 و من جهتها ميزانية التجهيز تبوب بحسب القطاع الاقتصادي على مستوى القسم ، و حتى التقنين الأكثر تفصيلا في القطاع الفرعي و الفصل و المادة التي هي دوما متعلقة بالقطاع ، الوثائق المقدمة لا تبين تصنيفا بحسب طبيعة النفقة في ميزانية التجهيز ، إن قانون المالية لا يقدم نفقات ميزانية التجهيز حسب الوزرات ، بينما تنص القوانين السارية المفعول أن الوزير هو الآمر بالصرف لمجمل الميزانية العامة للدولة فيما يتعلق بدائرته الوزارية ، إنه يصعب على المحاسبة الوطنية تناول الطبيعة الاقتصادية للنفقات ، على مستوى ميزانية التجهيز ، بالنظر إلى نقص المعطيات على هذا المستوى؛

1 – 3 إن التقنين الحالي للميزانية العامة للدولة في مجالي التسيير و التجهيز لا يبدو مطابقا للحاجات الضرورية لإستعمال المعلوماتية ، و من أجل التمكن من الحصول على معلومات متعلقة بتكلفة وظيفة بالنظر إلى المبلغ الاجمالي لنفقة حسب طبيعتها ، يكون من المناسب استعمال لائحة انتقال تستلزم عملا هاما للحفظ حتى اليوم الجاري ، و تستهلك وقت كثير على الآلة ، و مجال في الذاكرة على مستوى المعلوماتية ، لذلك يكون من المستحسن إعادة النظر في المدونة تبعا لمقتضيات تناسق التصنيفات الادارية ، الاقتصادية ، و الوظيفية بما يسمح باستعمال سهل للمعلوماتية ؛

[1] – لعمارة جمال ، " **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر** " ، دار الفجر للنشر و التاوزيع ، القاهرة – مصر ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص – ص : 60 – 61.

1 – 4 أما بالنسبة لمدونة الإيرادات فإن المشاكل المطروحة للإصلاح تعتبر جد محدودة في الحالة التي يسمح فيها التصنيف المستعمل بمعرفة طبيعة هذه الإيرادات بدون مشكل ، و مع ذلك يكون من المناسب تعديل تقنين الإيرادات في إطار المعالجة الآلية للعمليات.

2– تفاقم العجز المزمن الملازم للميزانية العامة :

لقد عرفت الميزانية العامة زيادة بوتيرة متصاعدة ، و قد صاحب هذا النمو عجز لازم الميزانية العامة في معظم الوقت ، بالنظر لتراكم أسبابه ، و التي منها:

2 – 1 صعوبة التحكم في حجم النفقات العامة التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى ، مما يستلزم عادة النظر في نجاعتها، و ذلك أن تسيير الأموال العمومية بصفة عقلانية ، يفرض حتما تسييرا أكثر عقلانية ، يساهم في تحسين الفعالية ، و إضفاء المزيد من الشفافية على النفقات العامة، و لا سيما نفقات التجهيز؛

إن النفقات العامة للميزانية مثل تخصيص الموارد لفائدة القطاعات الاقتصادية أو الفئات الاجتماعية في إطار ميزانية الدولة الاجتماعية تتطلب اتخاذ عدة إجراءات لإعادة التوازن الاقتصادي لصالح القطاعات الواعدة التي تزخر بإمكانيات نمو عالية و كذا لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة؛

2 – 2 إعتماد الميزانية العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز ، و هي إيرادات غير عادية بالنظر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية عالية للتغير في سعر البترول؛

2 – 3 ضعف حصيلة الجباية العادية ، لعدة أسباب تضعف من كفاءة النظام الضريبي؛

2 – 4 ثقل عبء الديون العمومية على الميزانية العامة للدولة ، و مما زاد في تفاقمها كون سياسة الميزانية و سياسات القرض في الجزائر تشكلان المصادر الرئيسية لتمويل النشاط الاقتصادي ، و ينجر عن ذلك حتما اندماج خدمة المديونية بشكل قوي في الميزانية ، علما أن الديون العمومية تتشكل من إجتماع ثلاث عوامل هي :

- ✓ تطهير المؤسسات العمومية؛
- ✓ خسائر الصرف التي تحملتها الخزينة العمومية؛

✓ عملية حشد موارد مالية خارجية من أجل التسيير العادي[1].

3– عدم نجاعة الرقابة المالية على المشاريع الاستثمارية و ضبط تكلفتها:

إن ارتفاع تكاليف إنجاز العديد من المشاريع المبرمجة في إطار البرامج التنموية عما خصص لها في البداية ، بسبب سوء التسيير و التنفيذ ، و الفساد الذي كان سمة بعض الصفقات العمومية الكبرى وكذلك حجم الأغلفة المالية الضخمة التي تخرج من الخزينة العمومية بسبب إعادة تقييم تكلفة المشاريع العمومية نتيجة تسجيل المشاريع من دون إنهاء الدراسات التمهيدية، هذه الأسباب و أخرى جعلت الجزائر تصنف ضمن الدول الأكثر إسرافا و هدرا للإنفاق الحكومي "عدم رشادة الإنفاق" [2].

4– البحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر في الفترة الأخيرة:

ارتفاع أسعار البترول في الآونة الأخيرة جعل الجزائر تعيش في بحبوحة مالية ، سهلت للحكومة إقامة مشاريع تنموية ضخمة خلال الفترة 2000 – 2014، ساعد على انتشار الفساد و المبالغة في تكاليف المشاريع الاستثمارية نظرا لإنعدام الرقابة و تقييم فعالية هذه البرامج. و هذا أدى إلى إهدار المال العام من خلال تبذيره ، و الاختلاس و استغلاله لأغراض شخصية من بعض المسؤولين و أصحاب النفوذ.

5– عدم اشراك المجتمع المدني و الهيئات المستقلة:

فمنظمات المجتمع المدني و كذا المؤسسات المستقلة العاملة في الشفافية و مكافحة الفساد ، تكاد تكون في معزل عن جهود مكافحة الفساد في الجزائر ، رغم الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في تعزيز قيم النزاهة و المسائلة و الشفافية و التصدي لظاهرة الفساد، من خلال تصدي هذه المؤسسات للفساد في المجتمع عبر أنشطتها التوعوية المناطة بها ، و رقابتها التي يمكن فرضها على عمل هيئات و مؤسسات الدولة خاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بالمواطنين ، بالإضافة لهذا يتعرض فرع منظمة

[1] – بن عزة محمد ، " **ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانظباط بالاهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر** " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم اقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، السنة الجامعية 2014 – 2015 ، ص – ص : 278 – 279.

[2] - بن عزة محمد ، " **ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانظباط بالاهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 280.

الشفافية الدولية في الجزائر و هو الجمعية الجزائرية لمحاربة الفساد للتضييق و التهميش من طرف السلطة التنفيذية دائما[1].

6– عدم فعالية الرقابة على النفقات العمومية:

تتعدد أجهزة الرقابة على الأموال العمومية في الجزائر غير أنها تبقى دائما غير فعالة و هذا راجع بالأساس على أنها رقابة تنصب في معضمها على الحسابات دون التركيز على العائد من النفقة العامة، الأمر الذي تنعدم معه الكفاءة و الفعالية في النفقات العامة " عدم الرشادة في توظيف الأموال العمومية ".

[1] – شعبان فرج ، " **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 255.

خلاصة الفصل

تسعي الدولة الجزائرية جاهدة لمحاربة كل العوائق والمشاكل التي تحد من سياسة ترشيد الإنفاق العام، وذلك من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعرضت لها ظل الوضع الاقتصادي الراهن، لذلك قامت بمجموعة من الإصلاحات إلى جانب الاستراتجيات الهامة للنهوض بالاقتصاد الوطني تحو عجلة التنمية والتقدم في مختلف المجلات والخروج من العجز الذي عانت منه الخزينة العامة، بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة إلا أنها مازالت تتخبط في بعض مشاكل ترشيد الإنفاق العام ومازالت في طريق البحث عن الحلول للقضاء على هذه المشاكل.

خاتمة

خاتمة عامة

من منطق الإنفاق العام هو تحقيق الدولة أهدفها في الواجهة المخصصة لها وأما الترشيد فهو الكيفية المثلى التي يجب أن نتقيد بها من أجل الحفاظ على مكتسباتها مراعية في ذلك حدود الإنفاق العام لحيلولة دون إساءة استعمال المال أو تبذيره في أغراض غير المنفعة العامة.

و عليه ما يجب أن تفعله الحكومة الجزائرية للقيام بالترشيد هو مناخ ملائم لتطبيق الإصلاحات الأمر الذي يستلزم إعادة النظر في المخططات والمبالغ المخصصة لها والقطاعات التي تعني بها حتى تواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذلك أن أي محاولة لترشيد الإنفاق العام تتم بمعزلة عن هذه التحولات والتأثيرات البيئية الدولية التي تتسم بالتغيرات والمفاجئات الكثيرة ومرعاة عوامل البيئة المؤثرة الداخلية والخارجية.

من هذا المنطق تم طرح الإشكالية المدروسة عن مدى حاجة الميزانية العامة لترشيد الإنفاق العام؟ وقد طرحت تساؤلات المطروحة والأهداف المرجوة منها:

1-اختبار فرضيات الدراسة

كمحاولة للإجابة عنها وضع مجموعة من الفرضيات التي سبق ذكرها في المقدمة العامة وبعد اختبارها تم التوصل إلى تأكيد من صحة الفرضية الأولى في الفصل الأول من الدراسة عندما تم التطرق إلى الميزانية العامة تعكس فعلا التطورات التي تمر بها الدولة، فقد أدى تطور دور الدولة تحول كبير في توجهات وأهمية الميزانية العامة.

و قد اختبرت الفرضية الثانية ثبتت صحتها من الناحية النظرية يمكن أن تنجح في دولة اقتصادها قوي ولديها خطط إستراتيجية توسعية بديلة وتكون بعيدة كل البعد عن الترقيع على عكس دواة الجزائر التي لا تملك إي خطط هادفة وهذا الأمر أكده فشل السياسات والمخطاطات السابقة في عدم القدرة على التنويع في الصادرات والخروج من دائرة الريع البترولي على الرغم من المبالغ الكبيرة التي رصدت لها.

أما الفرضية الثالثة فهي لم تنجح في الجزائر ترشيد نفقاتها العامة وذلك لغياب رؤية الواضحة وفعالة وعدم الجدية وكذلك جانب السياسي والوزاري...الخ

خاتمة عامة

2- نتائج الدراسة

من خلال ما سبق ذكره تم التوصل على النتائج التالية:

- تعتبر الميزانية العامة وسيلة مهمة في يد الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية.
- تعد النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها وتحقيق أهدافها والتأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي، أما ظاهرة تزايد النفقات فهي السمة المميزة للمالية في الدول المتقدمة والنامية على سواء مهما اختلفت درجة قوتها أو ضعفها.
- يعتبر الترشيد السبيل الوحيد للحفاظ على موارد الدولة من التبذير والإسراف وكذلك إعطاء فرص للدولة لإيجاد حقيقية لتنويع مصدرها.
- ترشيد الإنفاق العام لا يأتي فقط في الأزمات وإنما يجب أن يكون بصفة دائمة حتى يمنع استغلال المسؤولين له وكذلك لما يوفره من احتياط صرف كبير تلجأ إليه الدولة في وقت الأزمات.
- تساعد الرقابة المالية باختلاف أنواعها على ترشيد الإنفاق العام ، و الحفاظ على الأموال الموجهة له و تجنب إسرافها و تبذيرها.
- تساهم المراقبة على النفقات العمومية بتحقيق أكبر العوائد و توجيه النفقات نحو الاوجه المناسبة لها بما يحقق النفع العام و يعود بالفائدة على كل افراد المجتمع.
- تقوم المراقبة المالية في الجزائر على مراقبة شرعية النفقة و لا تمتد إلى تقييم تكلفتها و تحليل أهدافها و معرفة مردوديتها مما أدى بالتالي إلى عدم رشادة النفقات العامة.
- تسمح الشفافية في تسيير المالية العامة بتحقيق الرشادة في النفقات العامة سواء تعلق الأمر بإعداد الميزانية أو مناقشتها أو متابعة نتائجها

- يساعد كل الاطار القانوني للميزانية ، و العرض الشامل للايرادات و النفقات ، و المعلومات الدقيقة التي تتوفر في الوقت المناسب، و الشفافية و المشاركة في بناء نظام ميزاني سليم؛
- لم تعد المراقبة المالية في الوقت الحالي مجرد أداة للتحقق من سلامة التصرفات المالية و التأكد من شرعيتها و مدى مطابقتها للقوانين و اللوائح، بل ذهبت لأبعد من ذلك حيث أصبحت المراقبة تشمل فحص و تقييم عناصر الكفاءة و الفاعلية لمختلف أنشطة الوحدات و الأجهزة الإدارية و السبب وراء هذا التطور يرجع إلى أن المراقبة الحديثة أصبحت تهتم بالأهداف و النتائج المحققة من وراء إنفاق الاعتمادات المالية بنفس الاهتمام بسلامة و قانونية إنفاق هذه الاعتمادات.

3-التوصيات :

- يتعين على الحكومة ضبط و تفعيل الرقابة على تسيير الأموال العمومية و بالأخص الرقابة على النفقات العمومية.

- يجب زيادة فعالية النفقات العمومية من خلال تحقيق أكبر عائد بأقل إنفاق حكومي.

- يتعين على الحكومة الجزائرية إصلاح النظام الميزاني و ذلك من خلال تبنيها لمبادئ الادارة بالأهداف من خلال الانتقال من تبويب الميزانية على أساس الوزارات و القطاعات إلى اعتماد التبويب على أساس البرامج.

- تفعيل الأجهزة و الآليات الرقابية ، و العمل بمبادئ رقابة الأداء ، و دعم الشفافية المالية و محاربة كل أوجه الفساد.

- التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر لتمويل الميزانية العامة و تنويع في مصادر الإيرادات و تنمية القطاعات البديلة في ظل انخفاض أسعار المحروقات.

خاتمة عامة

أفاق البحث :

وفي النهاية نتمنى أن نكون قد وفقنا في إختيار الموضوع وأن يكون البحث قد وصل إلى المستوى المطلوب في تبيان مساهمة ترشيد الإنفاق العام ، إلى أنه يترك المجال مفتوح لمواصلة البحث في النقاط التي لا يتم التطرق إليها وذلك لتكملة ما تم تقديمه:

-آلية ترشيد الإنفاق العام في الجزائر .

- ترشيد الإنفاق العام في الإقتصاديات الراهنة.

- مكافحة الفساد المالي وطرق علاجه .

قائمة المراجع

المراجع

الكتب :

1. حامد عبد المحسن دراز "**مبادئ المالية العامة**"مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.
2. حسن المصطفي "**المالية العامة**"ديوان المطبوعات الجامعية، ساحة بن عكنون الجزائر 2000.
3. حسين مصطفى حسين "**المالية العامة**"ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
4. حسين مصطفي حسين "**المالية العامة**" ديوان المطبوعات الجامعية ،2001.
5. حميد عبد المجيد دراز وآخرون "**مبادئ الاقتصاد العام** "الدار الجامعية ،مصر.
6. زين العابدين ناصر، "**علم المالية العامة والتشريع المالي** «، دار النهضة العربية القاهرة مصر، 1971م
7. زينب حسن عون الله "**مبادئ المالية العامة**" الدار الجامعية بيروت، لبنان، 1994م.
8. سالم محمد شوابكة"**المالية العامة** و**التشريعات الضريبية** "،دار النشر والتوزيع،عمان ،2015.
9. سمير صلاح الدين حمدي "**المالية العامة**"، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية لبنان، 2015.
10. سوزي عدلي ناشد، "**الوجيز في المالية العامة**"دار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية 2000.
11. طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الاقتصادي للقساد، دار النعضة العربية، القاهرة، 2005.
12. عادل أحمد حشيش، "**أساسيات المالية**"دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
13. عادل فليح العالي "**المالية العامة والتشريع الضريبي**"دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
14. عبد العزيز عثمان، "**المالية العامة**"مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، بيروت.
15. عبد المطلب عبد الحميد ،"**السياسات الاقتصادية علي مستوى الاقتصاد القومي (التحليل كلي) ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية**، الطبعة الأولي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2000م .

16. عثمان محمد غنيم، **التخطيط أسس ومبادئ عامة** ،الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

17. على زغدود، "**المالية العامة** "، ديوان المطبوعات الجامعية ،طبعة الرابعة، 2010.

18. علي خليل،سليمان أحمد أللوزي"**المالية العامة**"دار زهون للنشر والتوزيع، عمان 2000.

19. عمر يحياوى، **مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة**، المطبوعات الجامعية، 2005.

20. لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**،دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

21. محرزي محمد عباس،**اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

22. محمد عباس محرزي "**اقتصاديات المالية العامة**"ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2003.

23. محمد عبد المنعم عفر واحمد فريد مصطفى "،الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي **بين النظرية والتطبيق**"،مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ،1999.

24. محمد عمر أبو دوح"**ترشيد الإنفاق العام وعجز الميزانية العامة**"،الإسكندرية، الدار الجامعية ،2006.

25. مصطفى الفار "**الإدارة المالية العامة**"دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ،2008.

26. محمود حسين الوادي، زكا ريا أحمد عزام،" **مبادئ المالية العامة**" ،دار المسير للنشر والتوزيع ، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

المذكرات و الأطروحات:

1. أسماء ناويس، **أثر الأنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة(1990-2011)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي باشلف، 2014.

2. بلال عوايشية ، فاطمة الزهراء.**إصلاح الإدارة كمدخل لترشد الإنفاق العام للدولة**،مذكرة الماستر ،علوم الاقتصادية ، العلوم التجارية ، وعلوم التسيير ، جامعة ص،47.العربي التبسي ، تبسة، 2016.

3. حميد مقراني، **أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988–2012)**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014.

4. دراوسي مسعود "،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" :حالة الجزائر 1990–2004**"،(أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر،2004).

5. دليلة عامر، تقيم دور البنك المركزي في معالجة التضخم(دراسة حالة الجزائر خلال فترة (2009–2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، .2015

6. رزيقة عباس، ليسية أجعود، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، 2014.

7. ساجي فاطمة"**الاتجاهات الحديثة للرقابة ودورها في ترشيد الإنفاق العام**"أطروحة مقدمة لنيل متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص تسير المالية العامة جامعة ،أبو بكر بلقا يد ،تلمسان ،2015 . 2016.

8. شعبان فرج ،**الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000 –2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

9. شعبان فرج، الحكم **الراشد كمدخل للترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر (دراسة الحالة الجزائر 2000–2010)** ،أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012.

10. صبرينة كردودي، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموارنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

11. عائشة بن ناصر، **الرقابة المالية على النفقات العمومية (دراسة حالة المراقبة المالية لولاية بسكرة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2013 .

12. عمار ميلودي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النظام الضربي في الجزائر خلال الفترة(1992-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014.

13. فرحي محمد، **النمذجة القياسية وترشيد السياسة الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العم بالجزائر** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

14. فضيلة جنوحات، إشكالية الديوان الخارجية ة آثارها على التنمية الاقتصادية، في الدول العربية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

15. كردودي صبرينة، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 **-2014**.

16. كريم بودخدخ ،**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2001،2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر .

17. لندة مناس، **حوكمة الموازنة العامة للدولة ودورها في ترشيد الإنفاق العام (دراسة حالة وزارة المالية)**، شهادة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2013 .

18. ماصمي، **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي (1971–2011)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقا يد، 2014 .

19. محمد عيد الرؤوف الحسناوي، دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحة والديوان المركزي في مجال مكافحة الفساد، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير،بسكرة، 2016.

20. بن عزة محمد ، " **ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانظباط بالاهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر** " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم اقتصادية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، السنة الجامعية 2014 – 2015

21. مفتاح فاطمة،**تحديث النظام الميزاني في الجزائر**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ،جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-، 2010-2011.

المجلات ولمنتديات والملتقيات :

1. بوسبعين تسعديت ،حسين كمال، **مداخلة بعنوان :تحليل العلاقة الترابطية بين مفهوم الحوكمة والموازنة العامة للدولة**، الملتقى الدولي الثامن، جامعة الشلف.

2. جمال لعمارة"**تطور الفكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة** "مجلة العلوم الإنسانية،اعدد الأول ،2001.

3. حمد خميسي بن رجم، حكيمة حليمي، الفساد المالي والإداري، أشغال الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، يومي 6 و7 ماي.

4. صيرة بن نافلة، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، دراسة قياسية حالة الجزائر (1970-2014)، مجلة الاقتصادية العدد السابع، 2016.

5.عطية صلاح سلطان، «**دور موازنة الأداء والبرامج في دعم قرارات إدارة المالية العامة** »، ندوة الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية دمشق – الجمهورية العربية السورية، 20-24 نوفمبر 2004.

6.نائل عبد الحافظ العواملة ،"**ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن** " مجلة مؤقتة للبحوث والدراسات ،المجلد السابع ،العدد الثاني ،1992.

7.يسمينة صدوقي، مديحة بلاهدة، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الإقلال من الفقر في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 31،2012.

مواقع الانترنت :

مقال بعنوان : " **المال العام في الجزائر لا يراقب** " ، مأخوذة من الموقع الالكتروني : http://www.elkhabar.com/press/article أطلع عليه يوم 18 / 11 /2015 على الساعة 20:00.

https ://blog. montada.inf.org./p.4111

www.openbudgetindex.org/fils/FullReportArabic/pdf

http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2----009/cpi_2009_table

http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2008/cpi_2008_table

http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2007

باللغة الفرنسية:

- Denideni yahia ,la pratique du système budgétaire de l'état en Algérie ,OPU ,2002